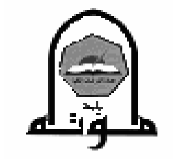


جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

تصور مقترح لتمويل الجامعات الحكومية في الأردن

إعداد الطالبة
سينا أحمد القطاونة

إشراف الأستاذ الدكتور
عبدالفتاح صالح خليفات

رسـ ـ ـ ـالة مقدمة إلى عمـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـادة
الدراسـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـات العليـ ـ ـا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستيـ ـر
فـي الإدارة التربوية / قسم الأصول والإدارة التربوية

جامعة مؤتة، 2015

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة سينا احمد القطاونة الموسومة بـ:

تصور مقترح تمويل الجامعات الحكومية في الاردن

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **الادارة التربوية.**

القسم: **الاصول والإدارة التربوية.**

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. عبدالفتاح صالح خليفات		٢٠١٥/٢/١٧	مشرفاً ورئيسا
أ.د. احمد محمد بطاح		٢٠١٥/٢/١٧	عضواً
د. باسم علي حوامدة		٢٠١٥/٢/١٧	عضواً
د. هاني احمد الكريميين		٢٠١٥/٢/١٧	عضواً



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي : ٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

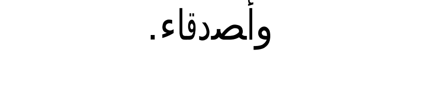
أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح أمي الغالية رحمها ا
وإلى أبي الحنون أطال ا في عمره والى زوجي الذي كان عوناً لي أثناء دراستي
وأبنائي وأخوتي وأصدقائي, وكل من ساهم في إرشادي أثناء دراستي.

سينا القطاونة

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل المتواضع وعلى رأسهم أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد الفتاح خليفات الذي كان ملهماً لي في اختيار موضوع الرسالة وانجازها

كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من قدم النصح والإرشاد من أساتذة وزملاء وأصدقاء.



سينا القطاونة

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الحكومية

قائمة الملاحق

الملخص

تصور مقترح لتمويل الجامعات الحكومية في الأردن

سينا القطاونة

جامعة مؤتة، 2015

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التمويل في الجامعات الحكومية الأردنية وأسباب العجز فيها، كما هدفت إلى التوصل لمصادر رافدة لتمويل التعليم الجامعي في الأردن، والوصول بناء عليها لتصور مقترح لتمويل الجامعات ذاتياً في ظل العجز الواضح في ميزانيتها، حيث تكونت عينة الدراسة من (84) من العاملين من ذوي الاختصاص في الجامعات الحكومية ما بين أكاديمي إداري وموظف إداري في هذه الجامعات، وتحقيقاً لهدف الدراسة فقد تم تطوير استبانة مكونة من (41) فقرة، قسمت إلى ثلاثة مجالات رئيسية، يتناول الأول منها واقع التمويل في الجامعات الحكومية، فيما يتناول المجال الثاني أسباب العجز في هذه الجامعات، ويتناول المجال الثالث المصادر الرافدة لهذه الجامعات، كما جرى التحقق من صدقها وثباتها.

وبعد تطبيق أداة الدراسة وتحليل البيانات خرجت الدراسة بنتائج من أهمها أن واقع تمويل الجامعات الحكومية أقل بكثير من نفقاتها ومستلزماتها المالية، إضافة إلى أن هذه الجامعات تعاني من عجز مالي واضح يرجع بالدرجة الأولى إلى تزايد أعداد العاملين وسياسات قبول الطلبة فيها، بالإضافة إلى تزايد أعداد الجامعات الحكومية في المملكة الأردنية الهاشمية تزامناً مع العجز المالي الواقع على الحكومة نفسها، وأظهرت الدراسة أن هناك مصادر رافدة للجامعات الحكومية يمكن أن تسهم في خفض عجزها المالي من خلال تحويل الجامعات الحكومية من جامعات مستهلكة إلى جامعات استثمارية منتجة.

وأخيراً خرجت الدراسة بتصور مقترح لتمويل الجامعات الحكومية يعتمد على التمويل الحكومي والتمويل المجتمعي والتمويل الذاتي. وفي ضوء هذه النتائج خرجت

الدراسة بعدد من التوصيات, منها تبني فكرة الجامعة الاستثمارية لتعود بالنفع المالي على الجامعات نفسها من خلال استغلال الطاقات الموجودة فيها.

Abstract

A proposed perception to fund governmental universities in Jordan
Sina Ahmad Al-Qatawnih

Mu'tah University ,2015

This present study aimed at identifying the funding reality in the Jordanian universities, and the reasons behind the funding deficits ,It also aimed at finding a supportive resources for financing university education in Jordan, and getting access to a proposed perception to a self funding-university on the light of the clear budget deficit .The study sample consisted of (84) working professionals in the public universities) ,faculty members, and administrative workers ,(to achieve the goals of the study ,the researcher constructed a questionnaire consisting of (41) items, divided into three main areas ,the first area deals with the reality of funding in public universities, while the second deals with the causes of the deficit in these universities, and the third area deals with supportive resources of these universities ,while validity and reliability were verified .

After applying the study tool, and analyzing data , the study came with results, among the most important is that ,the reality of funding of governmental universities is much less than their expenditures and financial requirements .In addition, these universities suffer from a clear fiscal deficit is primarily due to the increasing numbers of workers, and students admission policies, besides the growing number of public universities in the Hashemite Kingdom of Jordan that coincide with the fiscal deficit laying on the government itself .

The study showed that there are a supportive resources that can contribute to reducing the fiscal deficit by shifting governmental universities from consumer universities into productive ,and investing universities .Finally the study came out with a proposed perception to fund governmental universities depends on government, community and self-financing .In light of

these results the study came out with a number of recommendations, one of these recommendations is what called the productive university which help the university to save additional funds depending on its own resources and cabibilites.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

للتعليم أهمية كبيرة في حياة الإنسان، وأي أمة في العالم مهما بلغت من قوة فإنها لا تستطيع النهوض والتقدم إلا بالتعليم، والأمة التي لا تتعلم تجني على نفسها لما تسببه من جهل لأفراد المجتمع، ونظراً لأهمية التعليم ازداد عدد الملتحقين بالتعليم في مختلف المراحل، ولذلك تم إنشاء المزيد من مؤسسات التعليم الأساسية والثانوية وتعددت الجامعات والمعاهد وكليات المجتمع.

وحظي قطاع التعليم العالي باهتمام كبير، وذلك نتيجة إدراك المعنيين في كثير من الدول لدوره المحوري والحساس في التطوير وتحقيق معدلات تنموية عالية في جميع الميادين، ومعالجة المشكلات التي تعاني منها المجتمعات.

وتعد الجامعات أهم مؤسسات التعليم العالي، وهي وسيلة لتحقيق التقدم المنشود، الذي يتناسب مع حاجة المجتمع الذي توجد فيه، وهذا يتطلب اهتمام الدولة حكومةً وشعباً بالجامعات، كما ويعد التعليم الجامعي في كل أنحاء العالم مركزاً لتخريج الكوادر البشرية اللازمة لجميع الميادين والمجالات، ومن ثم كانت الحاجة إلى التمويل والتطوير ضرورة هامة ودائمة لمسايرة التقدم.(عزب,2011)

ويهتم الكثير من المعنيين بهذا القطاع (قطاع التعليم العالي) من خبراء وإداريين وأساتذة وطلبة، وذلك نظراً للارتباط الوثيق بين مدخلات هذا القطاع ومخرجاته وبين حاجات المجتمع ومتطلباته على كافة الصعد (بلال، 2004).

ومما يجدر ذكره أن هناك مسلمة منذ بداية الستينيات من القرن الماضي بأنه لم يعد ينظر إلى الإنفاق على التعليم على أنه إنفاق استهلاكي لتحقيق أهداف استهلاكية وثقافية؛ بل أصبح شكلاً من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري، من خلال زيادة كفاءة وتحسين نوعية الموارد البشرية في المجتمع بهدف تحقيق النمو الاقتصادي (عزب، 2011).

ولضمان نوعية مناسبة من الخريجين،لا بد من الاهتمام بحجم تكلفة الطالب المناسبة، ويتوقف نجاح العملية التعليمية على عدة عناصر من بينها القائم بالتدريس والمناهج والإدارة والتجهيزات وغيرها، ولنجاح هذه العناصر وتحقيق فاعليتها لا بد من توفير المصادر المادية اللازمة لتمويل التعليم والإنفاق على عناصره (جوهر ووفيق، 2012).

ولا تزال المؤسسات الجامعية في معظم البلدان العربية تعتمد التمويل الحكومي مما يحد من استقلاليتها ,ومن ثم لا بد من إتباع سياسة أكثر شمولية في عمليات التمويل لاسيما في ما يتعلق منها بتمويل البحث العلمي والتمويل الذاتي، والبنية التحتية. أما التمويل الخاص فيتأتى عن طريق المساهمات الخاصة لرجال الأعمال والشركات والمتبرعين، وهو ما يعرف بتمويل المجتمع المدني, وذلك لبحوث إستراتيجية أو لبحوث يمكن أن تخدم أهداف هذه الشركات وتطور برامج تصنيعها المستقبلي. أما التمويل الذاتي فيترجم المردود الناجم عن رسوم الطلبة و إنتاج البحث العلمي وتحويله إلى براءات استثمار أو اختراع (بلال، 2004).

يواجه التعليم الجامعي تحديات كثيرة في الوقت الراهن تجعله يقف في مفترق طرق بين الانصياع لمواجهة تلك التحديات والتعثر في كثير من الأوقات بسبب الإمكانيات المحدودة والأزمات المالية التي تتعثر بموجبها كافة عمليات الإصلاح.

ويمكن القول أنه بالرغم من تزايد الدراسات والندوات والمؤتمرات مثل مؤتمر اليونسكو، الذي عقد في عام (1998) حول التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين، ومؤتمر اليونسكو الخاص بالتعليم في الدول العربية، الذي عقد في بيروت عام (1998)، ومؤتمر اتحاد الجامعات العربية الخاص بإدارة وتمويل التعليم، الذي عقد في بيروت عام (2000). (بلال,2004) حول تطوير الجامعات والآراء الصائبة والآمال لتطويرها، إلا أن معظم هذه الآراء والآمال تتحطم أمام الميزانيات المحدودة وعدم تنوع مصادر التمويل، وتتجسد أزمة تمويل التعليم في أسلوب الاعتماد على الإنفاق الحكومي

بشكل رئيسي مما يشكل قيداً على إمكانيات التوسع والتطور للتعليم العالي(عزب,2011).

هذا وقد ازداد الاهتمام بتمويل التعليم الجامعي في السنوات العشر الأخيرة فكثرت الكتابات والدراسات حول إدارة وتمويل التعليم الجامعي (عزب، 2011).

وبالتالي تعتبر قضية تمويل التعليم الجامعي من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم برغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادي في كل منها، وهي قضية متجددة دوماً بسبب التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي، وارتفاع تكلفة نظام التعليم الجامعي الحكومي، مما يؤثر في نسبة المخصصات المالية المرجوة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة (البحيرى والسيد، 2004).

في ظل العجز الواضح بموازنة الجامعات الأردنية والاعتماد على التمويل الحكومي كمصدر أساسي للتمويل استلزم البحث عن موارد إضافية لتمويل التعليم الجامعي وإعادة النظر في مواردنا المتاحة حالياً وطرق استغلالها بشكل مجدي. لإيجاد مقترحات وتصور لتمويل التعليم الجامعي في الأردن .

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تعتبر الجامعات مراكز فكرية تهتم بالمعرفة، كما أنها المكان الذي يؤمن حاجة البلاد من الكوادر البشرية المؤهلة واللازمة لدفع عملية التطور والتقدم،وفي ظل ازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة الملتحقين فيه, وازدياد الطلب المجتمعي في المدن الأردنية على الحكومة لإنشاء جامعات فيها, مما زاد العبء على الدولة، في الوقت الذي تعاني فيه من عجز مالي في موازنتها، حيث أن الجامعات الأردنية تعتمد بشكل كبير على التمويل الحكومي، وهذا التمويل - في ظل الإقبال المتزايد على التعليم، والزيادة في مخرجات التعليم الثانوي - أصبح لا يكفي لسد احتياجات الجامعة المترامية، التي تتطلب موازنة خاصة لتحقق الجامعة استقلاليتها.

وقد أشارت دراسات عدة مثل دراسة (بدر، 1999) ودراسة (السمكي، 2004) إلى وجود عجز وقصور في تمويل الجامعات الأردنية، فكل الجامعات الأردنية تعاني من العجز في موازناتها وعدم الاعتماد على التمويل الذاتي الذي يحقق للجامعة مردوداً مالياً يكفي لسد احتياجاتها وتقليص قيمة العجز بالموازنة في ظل ارتفاع تكلفة التعليم الجامعي بالنسبة للمخصصات المالية للجامعة من التمويل الحكومي.

ومن خلال اطلاع الباحثة على عدد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بتمويل الجامعات، وبعد إجراء بعض المقابلات مع عدد من موظفي الدائرة المالية ووحدة الاستثمار, والاطلاع على عدد من البيانات المالية في بعض الجامعات الحكومية، ظهر عجز واضح ومتراكم في الموازنات العامة بالإضافة لنقص في الإيرادات بالنسبة للنفقات.

مما سبق ولأن لتمويل الجامعات أهمية كبيرة في الحصول على المخرجات المطلوبة ذات الكفاءة العالية، ولأن موضوع التمويل في الجامعات لم يحظ بالاهتمام الكافي في الدراسات العربية كالذي حظي به في الدراسات الأجنبية، تولد إحساس لدى الباحثة بهذه المشكلة ودفعها للقيام بهذا البحث للوقوف على واقع التمويل وأسباب العجز ووضع تصور مقترح لتمويل الجامعات الحكومية في الأردن.

وتسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما واقع تمويل الجامعات الحكومية من وجهة نظر المسؤولين في هذه الجامعات؟
2. ما أسباب العجز في الجامعات الحكومية من وجهة نظر المسؤولين فيها؟
3. ما أفضل المصادر الرافدة للجامعات الحكومية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟
4. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تمويل الجامعات الحكومية من وجهة نظر المسؤولين فيها (واقع التمويل، أسباب العجز، مصادر رافدة للجامعات الحكومية) حسب نوع العمل في الجامعة (أكاديمي إداري ، موظف إداري).

5. ما التصور المقترح لتمويل الجامعات الحكومية في الأردن؟

3.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. التعرف على واقع التمويل في الجامعات الأردنية من وجهة نظر المسؤولين.
2. التعرف على أسباب العجز في الجامعات الأردنية من وجهة نظر المسؤولين.
3. التوصل إلى مصادر رافدة لتمويل التعليم الجامعي في الأردن.
4. الوصول إلى تصور مقترح لتمويل الجامعة ذاتياً في ظل العجز الواضح في ميزانيتها.

4.1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال:

1. أنها تتناول البحث عن طرق ومقترحات لتمويل الجامعات الأردنية، بسبب الزيادة الواضحة في أعداد المقبلين على الدراسة الجامعية في ظل ضعف الطاقة الاستيعابية للجامعات مع محدودية مصادر التمويل.
2. تسهم هذه الدراسة في تطوير وتحسين السياسات المالية في الجامعات.
3. من المأمول أن تكون هذه الدراسة مرجعاً للبحوث القادمة التي ستجري في نفس الموضوع أو في موضوعات قريبة.
4. يرجى استفادة صناع القرار في الجامعات بشكل خاص وفي مؤسسات التعليم العالي بشكل عام من نتائج هذه الدراسة، كما يرجى إثراء الإطار النظري المتعلق بهذا الموضوع.
5. تعد هذه الدراسة من الدراسات النادرة في هذا المجال – في حدود علم الباحثة – التي تبحث في واقع التمويل وأسباب العجز ووضع تصور مقترح لتمويل الجامعات الحكومية في الأردن.

5.1 حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة الحالية على عدد من المسؤولين(أكاديمي إداري ، موظف إداري) في الجامعات الحكومية (الجامعة الأردنية ,جامعة اليرموك ,جامعة مؤتة ,جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية ,الجامعة الهاشمية,جامعة آل البيت ,جامعة البلقاء التطبيقية , الجامعة الألمانية الأردنية ,جامعة الحسين بن طلال ,جامعة الطفيلة التقنية)
بالمملكة الأردنية الهاشمية ، في الفصل الأول من العام الدراسي 2015/2014
(بشرية ,زمانية ومكانية)

6.1 التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

الجامعة: هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة تمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية ، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب (السبيتي، 2000)

التمويل :هو تكوين رأس مال لتنفيذ عمل معين ، لتحقيق نتيجةً مرغوباً فيها قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو قد تكون جامعة لهذه الأغراض (عبد الدايم، 1979).

تمويل التعليم الجامعي: إيجاد مصادر مالية قادرة علـى تغطية احتياجات المؤسسة التعليمية كاملة ، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسـالتها التربويـة والبحثية والاقتصادية (غانم ، 2000).

وهو مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة ، أو بعض المصادر الأخرى مثل الهيئات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو

المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة (البحيرى ، 2004).

التصور المقترح: هو تخطيط مستقبلي بني على نتائج فعليه ميدانية وهو صورة أخرى من التوصيات يصيغها الباحث بشكل موسع.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

يمثل التعليم بوجه عام، والتعليم الجامعي بوجه خاص البنية الأساسية لتكوين وتطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فهو المحك الرئيسي لإعداد القوى البشرية المنتجة في المجتمع، ويظهر أثره في شكل مخرجاته من القوى العاملة ذات المعارف والمهارات المبدعة في كل قطاع من قطاعات الحياة ، ولهذا فإن العائد من التعليم الجامعي إنما هو عائد مرتفع ويمكن أن يكون مضمون النتائج ,إذا ما تم التخطيط الجيد لموارده المالية والبشرية اللازمة لإدارته، وإذا ما تمت متابعة مستوى أدائه وجودة مخرجاته بشكل مستمر,ويواجه التعليم الجامعي في القرن الحالي العديد من المتغيرات العالمية، ذلك بسبب الطفرة الهائلة في مجالات البحث العلمي وموضوعاته، والتقدم التكنولوجي الهائل، والانتشار السريع لتكنولوجيا الاتصالات (أبو النصر، 2002).

لذلك أصبحت الأنظمة التعليمية في جميع دول العالم ، تواجه تحديات كبيرة تتناسب حدتها مع درجة تقدمها، ومن بين أهم هذه التحديات إن لم يكن أهمها على الإطلاق ، ذلك التحدي المتمثل في توفير مصادر تمويلية كافية لتأمين التعليم المناسب لطالبيه بالكم والنوعية المناسبين، ذلك لأن المال عصب كل مشروع ، وتوفير الموارد المالية اللازمة مسألة لا غنى عنها للجامعات، ويجب أن تكون الأموال كافية للوفاء بالتزامات الجامعة نحو وظائفها المختلفة، وتتناسب مع حجم العمل المنوط بها.ونقص الأموال في الجامعات أوجد العديد من المشاكل في شتى المجالات (الإدارية ألأكاديمية البحث العلمي، خدمة المجتمع، المعدات والأجهزة) وهذا بالطبع يؤثر سلباً على جودة

التعليم الجامعي، ذلك لأن الجامعات في ظل هذه المشاكل تكون عاجزة عن تطوير وتحسين مستواها ورفع كفايتها التعليمية (بدر،1999).

من الواضح أن من أهم المشكلات التي يواجهها التعليم الجامعي هي مشكلة تمويل التعليم بسبب ارتفاع معدلات التكلفة بصورة مستمرة وتزايد أعداد الطلبة ومطالب البحوث والتحضيرات والمعامل فلم تعد رسوم الطلبة أو الهبات و التبرعات كافية كمصادر لتمويل التعليم الجامعي. وقد نال هذا الموضوع اهتمام كثير من الباحثين فهناك من حاول الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تمويل التعليم وقد عقد ندوات دولية ، وإقليمية ، ومحلية لبحث قضية تمويل التعليم، ومن الأمثلة على ذلك مؤتمر اليونسكو ، الذي عقد في عام (1998) حول التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين ، ومؤتمر اليونسكو الخاص بالتعليم في الدول العربية ، الذي عقد في بيروت عام (1998)، ومؤتمر اتحاد الجامعات العربية الخاص بإدارة وتمويل التعليم ، الذي عقد في بيروت عام (2000) (بلال,2004).

الإنفاق على التعليم

تزايد الاهتمام بالتعليم وبالإنفاق عليه خلال الفترة التي تلت مباشرة نهاية الحرب العالمية الثانية ، وترجع زيادة حجم الإنفاق على التعليم أساساً إلى استمرار التوسع فيه وزيادة أعداد المقبولين به على شتى المستويات والمراحل ، غير أن ما تنفقـه البلـدان العربية من البلاد النامية ما زال قليلاً بالقياس إلى حاجتها التعليميـة ، وتبـدو الهـوة واسعة سحيقة بين البلدان العربية والبلاد المتقدمة من حيث حجم الإنفاق على التعليم إذا قارنا متوسط نصيب الفرد العربي من الإنفاق على التعليم (النوري ، 1988).

ويعرف الإنفاق على التعليم العالي بأنه توفير الأموال اللازمة لبنـاء المرافـق الجامعية المختلفة و تزويدها باحتياجاتها المادية والفنيـة مـن قاعـات للمحاضـرات ومختبرات وملاعب وصالات ومدرجات, وورش وقرطاسيه وغيرها ، إضافة إلى دفع مرتبات المدرسين والعاملين في الجامعات، مما يعنى أن التعليم مشروعاً مكلفاً ماديـاً

يتطلب الاستمرار في توفير مصادر التمويل وذلك نتيجة لتزايد الطلب على التعليم كحق من حقوق الأفراد في المجتمعات الحديثة (المسيلم ، 2002).

كما يعرف الإنفاق على التعليم بأنه الأموال التي تدرج في موازنات الحكومـات سواء أكانت حكومات مركزية أو محلية أو غيرها من الجهات الرسـمية . فـإن دور الحكومات في الإنفاق على التعليم هو دور رئيسي في البلدان النامية ، أما في البلـدان المتقدمة فإن دور الحكومات يقل نـسبياً لتعـاظم دور القطـاع الخـاص إلا أن دور الحكومات في الإنفاق على التعليم يظل مؤثراً في هذه البلدان ويختلف دور الحكومات في هذا الصدد من دولة إلى أخرى.

وتقاس أهمية الإنفاق على التعليم في بلد من البلدان بنسبتها إلى الموازنة العامة وهـذه الطريقة ليست سوى مقياس تقريبي لا يصلح في عمل الدراسات التاريخية أو المقارنات الدولية وذلك بحسب اختلاف بنية ومضمون الميزانية من مكان لآخر، وحتى في المكان الواحد من مرحلة زمنية إلى مرحلة أخرى، ولذلك نجد أن المقياس الأفضل هو نسبة ما ينفق على التعليم إلى الدخل القومي (النوري، 1988).

ويرى كيفين وين الوارد في (بوبطانة,2002) أن تطبيق قوانين السوق على التعليم العالي يجعل إنتاج الجامعات غير مرتبط بقرارات وعمليات تخطيط مركزية ، وبـذلك رأت منظمة اليونسكو أهمية الإنفاق على التعليم العالي من خلال:

1- الاعتراف بالتعليم العالي بوصفه اسـتثماراً اجتماعيـاً يتطلـب تخـصيص الاعتمادات اللازمة له من الأموال العامة .
2- البحث الجاد عن موارد جديدة للتمويل تقوم على مشاركة جميع الـذين يجنـون فائدة من التعليم العالي بما في ذلك القطاع الاقتـصادي والمجتمعـات المحليـة والآباء والطلبة .
3- ضرورة زيادة فعالية مؤسسات التعليم العالي وكفاءتها فـي ترشـيد اسـتخدام الموارد المتاحة.

خطوات التخطيط لتمويل التعليم العالي

يتطلب عند التخطيط لتمويل التعليم العالي وضع نموذج أو مخطط هيكلي للتصور الذي يجب أن يكون عليه مصادر التمويل الخاصة به في الأجل الطويل ووضع برنامج للتنفيذ المرحلي في خطط قصيرة الأجل في ضوء الإمكانات التامة، وما تسمح به الظروف العامة في المجتمع (غنيمه، 2002).

وإن عملية التخطيط لتمويل التعليم العالي يتم في الخطوات التالية :

1- المسح الشامل للموارد الحقيقية على مستوى الدولة، وتحليل البيانات الخاصة بالنفقات ، أي جملة الاعتمادات المالية المخصصة خلال فترة زمنية، والإجراءات المتبعة لوضع المخصصات وطرق مراقبتها.

2- تحديد النفقات المباشرة، وغير المباشرة من عمليات التمويل، وتوجيه وضبط الميزانية ، وأسلوب الإدارة المالية المتبع في البلاد.

3- تحديد الأولويات في عمليات الإنفاق، ويستلزم تنفيذ أي مقترحات في إتاحة موارد بهذا الشأن الاعتماد على أمرين وهما كالتالي:

الأول: فعالية أسلوب التمويل في إتاحة موارد ملموسة للإسهام في ديموقراطية التعليم ورفع جودته.

الثاني: الواقعية وإمكانيات التطبيق العملي.

4- تحديد إيجابيات وسلبيات كل وسيلة جديدة تستخدم في تمويل التعليم الجامعي، واتخاذ القرار في ضوء المخاطرة المحسوبة والمقبولة لكل أسلوب من أساليب التمويل الجديدة.(البحيري,2004)

5- تحديد مصادر تمويل التعليم الجامعي، ومدى قدرة كل مصدر على تحمل النفقات سواء كان هذا المصدر الدولة أو الطلاب، فمن غير المعقول أن يطلب من الحكومة توفير مؤسسات تعليم للملايين، وتقدم خدمات تعليمية ممتازة، بدون أن تكون موازنتها قادرة على تحمل الإنفاق، وكذلك أن تطالب الطلاب وأسرهم بسداد رسوم تفوق طاقتهم ومستوى دخلهم، بدون أن توجد لهم ترتيبات بديلة في إطار الدستور والقوانين السائدة (البحيري، 2004).

تمويل التعليم العالي في الدول المتقدمة

تمر معظم دول العالم بأزمات اقتصادية تؤثر بشكل مباشر على تمويل التعليم العالي والجامعي الأمر الذي أدى إلى قيام العديد من الدول بتبني سياسات تمويلية تهدف إلى تخفيف العبء الملقى على الحكومات في تمويل التعليم العالي والجامعي ومنها مشاركة الطلاب وأولياء الأمور وبعض الهيئات ومؤسسات الإنتاج في تمويل الجامعات. ومنها أيضاً العمل على تنمية أساليب تمويل الجامعات ذاتياً، وربط التمويل المقدم من الحكومات بمعايير الأداء مثل عدد الدرجات العلمية أو عدد الطلاب المقيدين بالجامعة أو قيام بعض الحكومات بعمل بعض العقود بينها وبين الجامعات شرط حصولها على التمويل اللازم، ومراجعة جميع عمليات الإنفاق في ضوء معايير الأداء المنصوص عليها بتلك العقود بهدف تطوير أداء الجامعات (Holtta,1998).

ويوجد عدد كبير من الاتجاهات في تمويل التعليم الجامعي في جميع دول العالم المتقدم والنامي، والذي يأخذ صوراً متعددة منها التمويل الحكومي المركزي، والتمويل الحكومي المشترك بين الحكومات والأقاليم أو الولايات أو المحليات أو مشاركة بعض الهيئات والأفراد في تمويل التعليم (النوري، 1988).

وبذلك يشكل نمط التمويل الذي تلجأ إليه أي دولة شأناً كبيراً في خطتها التربوية فهو يعكس من جهة نظام التعليم القائم في الدولة كما أنه ينعكس من جهة ثانية على بنية التعليم ويؤثر فيها ويهب لها طابعاً معيناً ولذلك بات على الدول أن تعمل جاهدة على توفير الأموال اللازمة لخططها التعليمية عن طريق جميع الموارد الممكنة وميزانية الدولة المركزية، مصادر من السلطات المحلية، الضرائب الخاصة التي يمكن أن تفرض من أجل التعليم (النوري، 1988).

تجارب عالمية في تمويل التعليم العالي

(1) تمويل التعليم العالي في أمريكا

في أمريكا يرتكز تمويل التعليم العالي والجامعي على ثلاثة مصادر تتمثل في الحكومة الفيدرالية ، وتصل حصتها حوالي 12% وتكون في شكل منح أو عقود منافسة، وتساهم حكومات الولايات بحوالي 27 % من تكلفة التعليم العالي، بالإضافة إلى المصادر الأخرى مثل الرسوم التعليمية وغيرها من مصادر التمويل(Kenen, 1994).

كما تقوم حكومة الولاية بفرض ضرائب داخلية لصالح التعليم العالي والجامعي بها، كما تقوم بفرض نسبة من ميزانية الأبحاث التي تقوم بها الجامعة لبعض الهيئات العامة كرسوم قومية لتمويل التعليم الجامعي، على أن تستخدم هذه الرسوم في تطوير المكتبات وإثرائها بالكتب والمراجع والدوريات، وتحسين الخدمات والأبحاث العلمية التي تقدمها الجامعات الأمريكية(Heller, 1997).

كما يدفع الطلاب رسوماً دراسية مقابل حصولهم على درجة جامعية، وتختلف قيمتها من ولاية إلى أخرى، حيث تقوم كل ولاية بتحديد قيمة الرسوم الطلابية بالتعليم الجامعي حسب ظروفها الاقتصادية وسياستها التعليمية والتكلفة الفعلية لكل تخصص ويختلف متوسط نصيب ما يدفعه الطالب وأسرته حسب دخلهم السنوي في التعليم الجامعي من ولاية لأخرى(Heller, 1997).

وبالإضافة إلى ذلك تقدم الحكومة الفيدرالية برنامجاً للقروض الطلابية يهدف إلى مساعدة الطبقة الوسطى في المجتمع لتوفير مصاريف تعليم الطلاب في مؤسسات التعليم العالي والجامعة، مع إعطاء الطالب فترة سماح تصل مدتها إلى حوالي عشر سنوات لسداد هذه القروض، وبفائدة تصل إلى 5% في العام الواحد مع قيام الحكومة الفيدرالية بدعم برنامج القروض الطلابية (براي، 2001).

وتتمثل أنواع القروض الطلابية التي تقدمها الحكومة الفيدرالية علـى النحـو التالي:

1- القروض التجارية .

2- القروض المرتبطة بمستوى الدخل .

3- البرامج الحكومية للقروض الطلابية والتي تتمثل في الآتي :

1. برنامج القروض على المستوى الفيدرالي .
2. قروض آباء طلاب المرحلة الجامعية الأولى .
3. القروض القومية المباشرة للطلاب .
4. برامج الولايات للقروض .

وبالإضافة إلى ذلك يعد قانون المنح مصدراً من المصادر الهامة فـي بـرامج المساعدات الطلابية حيث يوفر للطالب حوالي(2000) دولار في العام الدراسي الواحد ولمدة خمس سنوات ، يمكن أن تزداد إلى عام سادس إذا تم تقديم المبـررات الكافيـة لذلك.

كما تساهم أيضاً المصادر الخاصة بنسبة كبيرة من دخل مؤسسات التعليم العالي ، وتتمثل هذه الإسهامات في تبرعات رجال الأعمال ، والمؤسسات الخيرية وخريجـي الجامعات ، وتختلف هذه الإسهامات من ولاية لأخرى ، حيث يـرتبط الـدعم المـالي المقدم من الأفراد والهيئات بالولاية على الحالة الاقتصادية بها ، ومدى قدرة حكومـة الولاية على فرض ضرائب لصالح التعليم الجامعي ، وقدرة وكفاءة الجامعات من جذب الأفراد للتبرع(Higham, 1997).

(2) تمويل التعليم العالي في بريطانيا

وفى بريطانيا تقع مسؤولية تمويل التعليم على عاتق الحكومة المركزية التي تقوم بتقديم منح مالية للجامعات البريطانية ، وكانت أول منحة قدمتها للجامعات عام 1889 م وظلت تقدم الحكومة هذه المنح بشكل منتظم حتى عام 1919 م والذي أنـشئت فيـه لجنة المنح الجامعية (University Grants Committee (U.G.C لتقـوم بمهـام

توزيع المنحة السنوية التي تخصصها الحكومة المركزيـة علـى مختلـف الجامعـات البريطانية وظلت اللجنة تؤدى وظائفها حتى صدور قانون الإصـلاح التعليمـي عـام 1987، حيث تم إنشاء مجلس تمويل التعليم العالي ,بفروعه الثلاثـة إنجلتـرا وويلـز واسكتلندا ليقوم بمهام التأكد من سلامة استثمار أموال دافعي الضرائب لتعود بالنفع على المجتمع، وعدالة توزيع الأموال المرصودة لتمويل مؤسسات التعلـيم الجـامعي فـي بريطانيا، ووضع آليات وأساليب إضافية لتمويل الجامعات والعمل على استقلالها إداريا ً وماليا ً ، بهدف زيادة قدراتها في مواجهة العجز المتزايد في الموارد المالية المخصصة للجامعات من الحكومة المركزية (هنداوي، 2000).

وبالإضافة إلى ذلك وضع مجلس تمويل التعليم الجامعي فـي بريطانيـا آليـات لاستقلال الجامعات ماليا ً ، وتخصيص المخصصات المالية التي تقدمها الحكومة سـنة بعد أخرى، والعمل على زيادة الرسوم الدراسية بالجامعات . كما تم أيضا ً بالإضـافة إلى ذلك تأسيس شركة حكومية في بريطانيا عام 1995م بهدف تقديم القروض للطلاب لمساعدتهم على مواصلة التعليم الجامعي ووضعت شروطا ً للاقتراض منها تم تطويره عام 1998م، حيث أصبح يطلب من الطالب سداد ما عليه من ديـون بعـد تخرجـه وحصوله على عمل يدر عليه دخلا ً ثابتا ً ، ووصلت قيمة القرض الذي تقدمه الـشركة للطلاب إلى حوالي 50% من إجمالي الرسوم التي يدفعها الطالب، وتزداد إلى 90 % في حالة ثبوت حاجة الطالب لذلك، وفى بداية عام 1999م تم إصدار قانون يقضى بأن تقدم السلطات التعليمية المحلية لكل طالب في التعليم الجامعي مبلغ قدره 1000 جنيـه إسترليني كل عام في نطاق المنطقة التي بها الجامعة (هنداوي، 2000).

(3) تمويل التعليم العالي في ألمانيا

إن إدارة وتمويل التعليم العالي الألماني تعد مسؤولية مشتركة (Join Task) بين الدولة (الحكومة الاتحادية Bund) والولايات الألمانية(Lander) . وقد حدد الدستور الألماني مسؤولية الحكومة الاتحادية في وضع إطار عام لـسياسة التعلـيم العـالي (المبادئ العامة للتعليم العالي) ويترك لكل ولاية مسؤولية تنفيذ هذه الـسياسة ، وتلـك

المبادئ وتقديم الخدمات التعليمية داخل حدودها ، وفقاً لظروفها الإقليمية وتمشياً مـع المطالب والحاجات المحلية (Ellger, 1996).

وإن الولايات الألمانية (Lander) تعتبر المصدر الرئيسي لتمويـل مؤسـسات التعليم العالي الألماني، فالولايات هي التي تمد هذه المؤسسات بالتمويل الـلازم حتـى يتسنى لها الاضطلاع بالأدوار المنوطة بها، كما أن الولايات مـن خـلال الـوزارات المعنية بها هي المسؤولة بصفة رئيسية عن تقرير كيفية توزيع الاعتمادات المالية بشكل عادل على مؤسسات التعليم العالي المختلفة تبعاً لاحتياجات كـل مؤسـسة، إذ تبلـغ مؤسسات التعليم العالي سلطات الولاية باحتياجاتها المالية في شكل لتقدير الموازنة، كي تدرج ضمن الميزانية المقترحة لوزارات الولاية المختصة بالتعليم العالي كما وتـسهم الولايات الألمانية بنسبة (92.7%) من إجمالي الموازنة المخصصة للتعليم العالي والتي تقدر بـ (34.364) بليون يورو ألمانياً (وفقـاً لإحـصاءات عـام 2000/1999) وتساهم الحكومة الفيدرالية بنسبة كبيرة فى تمويل إنـشاء وتـشييد المبـاني الجديـدة لمؤسسات التعليم العالي، كما تشارك الحكومة الفيدرالية للولايات بـشأن المـساعدات المالية التي تقدم للطلاب بالتعليم العالي (2001,Karpen).

وبالإضافة إلى مصدري تمويل التعليم العالي الألماني، فإن هناك مصدراً ثالثـاً للتمويل يتمثل فيما يمكن أن تقدمه الهيئات المعنية بتشجيع البحوث من تمويل لمؤسسات التعليم العالي، ومن أبرز المؤسسات المعنية بتشجيع البحوث الأساسية جمعية البحـوث الألمانية، أما بالنسبة للبحوث التطبيقية فتجرى تعاقدات بين مؤسسات التعلـيم العـالي والشركات (الصناعة) والتي تعنى بتمويل المشروعات البحثية التـي يـضطلع بهـا الأساتذة في هذه المؤسسات(الهلالي,2003).

ويتميز التعليم العالي الألماني بكونه تعليماً مجانياً ، إن الطلاب الذين يتـابعون دراستهم بمرحلة التعليم العالي بألمانيا سواء أكانوا طلاباً ألماناً أم أجانباً لا يدفعون أيـة رسوم دراسية سواء للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، لحضور المحاضرات، أم التقدم للامتحان، ورغم ذلك يتعين على كل الطلاب دفع مساهمة زهيدة، مقابل التأمين الصحي

الخاص بهم، الاشتراك في الاتحادات الطلابية، وكذلك مقابل الاستفادة من الخدمات الطلابية التي تقدم لهم بهذه المؤسسات، وتتضمن المساهمة البسيطة التي يدفعها الطلاب في بعض الجامعات الاستخدام المجاني لوسائل المواصلات العامة المحلية(2001,Jonen,Boele).

كما يوجد في ألمانيا برنامج لإقراض طلاب التعليم الجامعي العالي يسمى برنامج (Bafog) ويتعامل هذا البرنامج في الكثير من الأوقات مع نسب معينة من القروض المتراكمة على الطلاب على أساس أنها منح ، أما النسب الأخرى فيتم التعامل معها على أساس أنها قروض واجبة السداد ، وفى عام 2000/1999 يتم التنازل عن نصف القروض المتراكمة على الطلاب وأصبحوا مطالبين بسداد النصف الآخر فقط، وتكون هذه القروض بدون فوائد طوال فترة الدراسة ويبدأ السداد بعد خمس سنوات من التخرج (الهلالي، 2003).

(4) تمويل التعليم العالي في فرنسا

وفى فرنسا يتم تمويل التعليم الجامعي من قبل الحكومة الوطنية بشكل أساسي حيث تساهم الحكومة الوطنية بنسبة 84% من إجمالي ميزانيتها في الإنفاق على التعليم الجامعي، هذا بالإضافة إلى المصادر الأخرى مثل الحكومات المحلية والغرف التجارية والصناعية(الصدفي وآخرون، 2002).

كما تلعب تبرعات الأفراد في فرنسا دوراً كبيراً في تمويل التعليم العالي الجامعي. كما تفرض الحكومة في فرنسا ضرائب على رقم المبيعات، أو على كتلة الرواتب لصالح التعليم والتي تبلغ حوالي (6%) من كتلة الرواتب، وعادة لا يعفى منها أي مؤسسات إنتاجية إلا إذا قدمت بعض الهيئات بنفس القيمة لإحدى مؤسسات التعليم الجامعي والعالي، كما تفرض الحكومة على الشركات والمصانع تدريب الطلاب بالمعامل الخاصة بها والتي تعتبر أحد المصادر الهامة في تمويل التعليم العالي في فرنسا(الحوت، 1989).

(5) تمويل التعليم العالي في اليابان

وفي اليابان تشارك السلطات المحلية (البلدية) الحكومة المركزية في تمويـل التعليم العالي والجامعي، وتقدم كل سلطة محلية الـدعم المـادي الـلازم للمؤسـسات التعليمية الجامعية، وذلك من خلال الضرائب ومصادر الدخل الأخرى(بدران، 2001).

كما تلعب تبرعات الأفراد والهيئات دوراً أكبـر فـي تمويـل التعلـيم العـالي والجامعي . كما تفرض في اليابان رسوم دراسية كمصدر من مصادر تمويـل التعلـيم الجامعي ما بين 10% - 30% من نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي في اليابان ، كما تقدم أيضاً قروض طلابية بعد أن واجهت فرض رسوم دراسـية علـى الطـلاب أو زيادتها معارضة شديدة، كنظام دعم لتمويل التعليم الجامعي وتعتمد القروض الطلابيـة على منح الطلبة قروضاً ويتم استردادها منهم بعد تخرجهم ، وبعد حصولهم على دخل واستخدام طرق متنوعة في عملية السداد والهدف الرئيسي من هـذه القـروض هـو مساعدة الطلاب وأولياء الأمور على تعليم أبنائهم بالتعليم العالي والجامعي (ابو عمـة، 2000).

واقع تمويل التعليم الجامعي في الدول العربية:

على الرغم من وجود الاختلافات في الأغراض السياسية والاقتصادية ,والاجتماعية لأنظمة التعليم بشكل عام ,والتعليم العالي بصفة خاصة ,إلا أن جميعها يتفق في النظرة إلى التعليم على أساس انه خدمة اجتماعية يتوجب على الدولة القيام بالإشراف على تنظيمه وتمويله, فإدارة التعليم العالي في البلدان العربية تنتهج نظاماً مركزياً يتمثل في إشراف وزارة التربية والتعليم أو المعارف أو التعليم العالي أو غيرها من الجهات المشرفة على التعليم- على شؤون الجامعات, مع وجود النزعة إلى تطبيق منهج اللامركزية في تصريف الشؤون الداخلية في بعض جامعات الوطن العربي ,وتقوم الحكومات في الدول العربية بالنصيب الأكبر في تمويل التعليم على اختلاف مراحله,فقد درجت التقاليد في البلاد العربية اعتماد شعوبها على الحكومات في القيام بالخدمات التعليمية والاجتماعية ,ويوجب قيام الحكومة العربية بهذه المسؤولية اعتبارات ديمقراطية وتربوية على درجة كبيرة من الأهمية ,بل ولا يمكن تصور تحقيق تكافؤ

الفرص التعليمية في البلاد العربية بدون قيام الحكومات بالمسؤولية الكبرى في تمويله ,ولذالك يعتمد التعليم في تمويله على الأموال العامة التي تخصصها الدولة في ميزانياتها (الصائغ , 1986).

أساليب تمويل التعليم العالي والبحث العلمي

إن الأمل الوحيد والهدف الصائب في استحداث أساليب جديدة لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي يتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا وحده يمثل معضلة كبرى في أزمة التعليم في الثمانينات حتى اليوم على الرغم من الجهود العربية العظيمة التي بذلت وما زالت تبذل حتى اليوم .خاصة إذا ما علمنا انه في الدول المتقدمة تتكاتف مصادر مختلفة لتمويل البحث والتطوير وتساهم مع الحكومة في دعم التعليم العالي والبحث العلمي أما في الوطن العربي فان التمويل العام أو الحكومي ,والرسوم الدراسية التي تفرضها الجامعات على الطلبة مقابل دراستهم فيها,هما المصدران الرئيسيان في دعم وتمويل الجامعات الحكومية.

إذاً لا بد من البحث عن أساليب جديدة لتمويل البحث والتعليم العالي وحسن إدارة المال والموارد (غنيمة،2002).

مصادر تمويل التعليم العالي:

التعليم الجامعي يستمد موارده المالية من مصادر و جهات عديدة منها : المصادر الحكومية ، المصادر الخاصة ، المصادر الخارجية ، المصادر الذاتية ، والأوقاف (التركي، 1962).

أولاً: المصادر الحكومية:

ويتخذ التمويل الحكومي عدة أشكال، إما أن يتم بصورة مباشرة، أو بصورة غير مباشرة:

أ- التمويل الحكومي المباشر:

تلجأ الحكومات بتمويل الجامعات بصورة مباشرة عن طريق الواردات الثابتة المنتظمة للدولة (إيرادات الدولة) وذلك من خلال ميزانية تخصص من الدخل القومي للتعليم، ويتم تخصيص نسبة منها للتعليم العالي.

ب- التمويل الحكومي غير المباشر: يتخذ هذا النمط من التمويل عدة أشكال منها:

فرض ضرائب ورسوم خاصة للتعليم الجامعي: تفرض بعض الحكومات ضرائب على فئات وقطاعات اجتماعية معينة لحساب الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة، " مثلاً تفرض رسوم على السجائر والمشروبات الكحولية وبعض الفواتير لتمويل التعليم العالي"(سلمان، 2000)

القروض: لجأت بعض الحكومات إلى الاقتراض لتمويل التعليم الجامعي(شعت، 1997).

تسهيلات ضريبية لبعض المؤسسات: قامت بعض الحكومات بعمل تسهيلات ضريبية على مؤسسات، لاسيما المؤسسات الإنتاجية الكبرى لدفعها لتقديم منح مالية إلى الجامعات في مجالات البحث العلمي المختلفة أو تبرعها بأجهزة ومعدات وأية تسهيلات أخرى"(جريوع، 2000).

ثانياً: المصادر الخاصة:

أصبح تمويل التعليم الجامعي يشكل عبئاً كبيراً على كاهل الحكومة لهذا قامت الكثير من الدول بتخفيض المخصصات الحكومية للجامعات، وسمحت للجامعات بفرض رسوم على الطلبة، وقبول الهبات والتبرعات، وفرض ضريبة على الخريجين وفيما يلي تفصيل لذلك:

ا- الرسوم الدراسية:

لجأت بعض الجامعات إلى فرض رسوم دراسية على الطلبة مقابل دراستهم في الجامعة، وقد دعم هذا التوجه للجامعات البنك الدولي حينما أصدر تقريرا بعنوان " أولويات وإستراتيجيات من أجل التعليم في يناير عام (1995م)، حيث طرح

فيه ضرورة أن يتحمل الطالب الرسوم الدراسية بالكامل في مرحلة التعليم العالي مع إمكانية الاستفادة من نظم الإقراض الطلابي والسماح ببعض المنح الدراسية للطلاب الفقراء والمتفوقين " (نوفل، 1995).

وتقوم فكرة فرض رسوم دراسية على الطلبة على أساس استرجاع الجامعة لجزء من تكاليف دراسة الطالب ، وهذا ما يعرف بنظام استرداد الكلفة ، ويكون ذلك إما مباشرة ، أو في وقت لاحق(الخشاب ومجداب، 2001).

ب- التبرعات والهبات المحلية:

وهي المجهودات التي تبذلها المؤسسات والجمعيات الخيرية والاجتماعية في ميدان التعليم. وهذه المجهودات إما أن تقدم للطالب مباشرة ، أو تقدم للجامعة مباشرة : عن طريق مساعدات مالية للجامعة (الخشاب ومجداب، 2001).

ج- ضريبة أرباب العمل:

ضريبة تفرض على المؤسسات المستفيدة من مخرجات التعليم وتدفعها الشركات حسب عدد الخريجين العاملين فيها، حيث تقوم الشركات باقتطاع جزء من رواتب العاملين فيها لسداد قروضهم (شعت، 1997).

ثالثاً: المصادر الخارجية

هناك مصادر تمويلية أخرى تعتمد عليها العديد من جامعات العالم، بجانب المصادر الحكومية والخاصة، وهي المصادر الخارجية، حيث تتلقى كثير من البلدان النامية إعانات من بلدان أو منظمات عالمية، ويتم ذلك بشكل ثنائي بين حكومتين أو مؤسستين تعليميتين، أو عن طريق مؤسسات ومنظمات متعددة. وتشمل هذه المساعدات مساعدات فنية، أو مساعدات مالية، وتتضمن المساعدات الفنية تقديم بعض المدرسين، والأساتذة، من قبل الدولة المتبرعة، أو تقديم بعض المنح الدراسية للدراسة في بلد

أجنبي، أما المساعدات المالية فتشمل المنح المالية التي قد تقدمها بعض الدول ,ومن أهم المنظمات الدولية في مجال المساعدات للتعليم، المنظمات المتعددة الأجناس مثل: البنك الدولي وفروعه، البنك الأمريكي للتنمية، البنك الأفريقي للتنمية، البنك الآسيوي للتنمية، منظمة اليونسكو، منظمة الصحة العالمية، ومنظمات هيئة الأمم المتحدة(عبد الدايم، 1977).

رابعاً: المصادر الذاتية

لجأت كثير من الجامعات إلى أسلوب التمويل الذاتي وذلك ضمن إطار أسلوب الجامعة المنتجة والتي تعني:"قيام الجامعة بممارسة بعض النشاطات المضافة إلى مهماتها الأساسية لقاء تحقيق بعض الموارد المالية التي تعزز من موازنة الجامعة نفسها، وتحسن من مستوى المدرسين العاملين فيها" (غانم، 2000)

والتمويل الذاتي ضمن إطار الجامعة المنتجة له عدة أساليب، كأسلوب التعليم الممول ذاتيا(الدراسات المسائية، والتعليم الموازي)، وخدمة المجتمع لقاء مردود مالي (التعليم المستمر والتدريب، والاستشارات العلمية)، والنشاطات الإنتاجية، وفيما يلي تفصيل موجز لكل أسلوب من هذه الأساليب:

التعليم الممول ذاتياً:

أ. الدراسات المسائية .

تعتمد فكرة الكليات المسائية على " توفير فرص جديدة للطلبة الذين فاتتهم تلك الفرص من أعمار مبكرة، وتعذر عليهم الحصول عليها في الدراسة الصباحية مقابل أجور "(الدليمي، 2000).

ويتميز هذا الأسلوب " بانخفاض معدلات القبول مقارنة بالدراسات الصباحية، وعدم التقييد بالعمر وإتاحة الفرصة لغير القادرين على التفرغ للدراسة الصباحية " ومن الدول العربية التي لجأت جامعاتها الرسمية إلى هذا الأسلوب العراق والأردن(الخشاب ومجداب، 2001).

ب- خدمة المجتمع:

تعد خدمة المجتمع من وظائف الجامعة، وقد لجأت كثير من الجامعات العالمية والعربية إلى تقديم خدمات للمجتمع مقابل مردود مالي، فمن الوسائل والأساليب التي استخدمتها الجامعات لخدمة المجتمع ما يلي:

التعليم المستمر والتدريب: حيث تقوم الجامعات بفتح دورات بمدة مناسبة لزيادة خبرة الكوادر العاملة في مؤسسات حقل العمل، من خلال توضيح أحدث ما توصلت إليه العلوم المختلفة، وسبل تطبيقها في حقل العمل على أن يدفع المشاركون بتلك الدورات أجوراً مناسبة للجامعة ,وتنظم الدورات والأنشطة عن طريق وحدة في الجامعة تسمي بوحدة التعليم المستمر، تقوم بتنسيق ومتابعة تنفيذ النشاط للكليات المختلفة في هذا المجال (الخشاب ومجداب، 1996).

الاستشارات العلمية (المكاتب الاستشارية): شرعت كثير من الدول عددا من القوانين، أتاحت فيها الكليات إمكانية استحداث مكاتب استشارية حسب التخصصات التي تتعامل بها تلك الكليات. وتقوم هذه المكاتب على أساس " تقديم الخبرة والمشورة للدوائر والأفراد والشركات في مختلف القضايا التي تهم تلك الجهات، وحل مشاكلها ذات الصلة باختصاصات كلية معينة، مقابل أجور وفق صيغة متفق عليها وعقود أعدت لهذا الغرض" (الدليمي، 2000).

ج- النشاطات الإنتاجية:

كثير من الجامعات تقوم بعض كلياتها بنشاطات إنتاجية مختلفة، وتقوم ببيع تلك النتاجات، والإفادة من مواردها المالية في تعزيز موازنة الجامعة، فهناك على سبيل المثال، كليات مثل الطب البيطري والزراعة والهندسة وغيرها يمكن أن تستغل مزارعها أو ورشها كمراكز إنتاج متطورة.

خامساً: الأوقاف:

اتجهت كثير من جامعات العالم في الوقت الحالي إلي التبرعات والأوقاف لاعتمادها مصدراً من مصادر التمويل في ظل التراجع في التمويل الحكومي (الهلالي،2003).

تمويل التعليم العالي في الأردن

يلتحق ما يزيد قليلا عن 2.5 في المائة من إجمالي سكان الأردن بالجامعات وهي نسبة مماثلة للمملكة المتحدة. ويتاح الالتحاق بالتعليم العالي للحاصلين على شهادة الثانوية العامة الذين يمكنهم عندئذ الاختيار بين كليات المجتمع المتوسطة الخاصة أو العامة أو الجامعات (سواء عامة أو خاصة). وتطبق الجامعات نظام الساعات الذي يتيح للطلبة اختيار المقررات وفقا لخطة دراسية ,وشهد نظام التعليم العالي في البلد تطورا كبيرا في السنوات الخمس الماضية. لكنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله لمواكبة النمو السريع في الاقتصاد القائم على المعرفة. وفي السنوات بين 2001/2000 و2007/2006، شهد الأردن طلبا متزايدا على التعليم العالي، إذ زادت معدلات الالتحاق بنسبة سنوية تبلغ 14 في المائة من 77841 إلى 218900 طالب. ويبلغ المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم العالي نحو 40 في المائة وهو ما يتجاوز المتوسط الإقليمي. (الوهادنه ,2014)

إجمالي عدد الجامعات الحكومية في الأردن عشر جامعات حتى وهي:

الجامعة الأردنية, جامعة اليرموك, جامعة مؤتة, جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية, الجامعة الهاشمية, جامعة آل البيت, جامعة البلقاء التطبيقية, الجامعة الألمانية الأردنية, جامعة الحسين بن طلال, جامعة الطفيلة التقنية (وزارة التعليم العالي ,2014)

مصادر تمويل الجامعات الحكومية في الأردن.

تعتمد مؤسسات التعليم العالي (الجامعات الحكومية) في الأردن على فلسفة التكامل والتضامن الاجتماعي, وذلك من خلال مشاركة الأطراف التالية: طلبة التعليم العالي عن طريق دفع الرسوم الجامعية, الأفراد عن طريق المشاركة ببعض الرسوم والضرائب المدفوعة لحساب الجامعات الأردنية, قطاع الأعمال في الأردن وذلك عن طريق رسوم إضافية وجمركية ونسب من أرباح الشركات بالإضافة إلى المنح السنوية التي تقدمها الدولة إلى الجامعات الرسمية. وبالتالي فإن نظام التمويل في الجامعات

الأردنية الرسمية يأخذ بالاعتبار مشاركة جميع الأطراف المستفيدة (مباشرة وغير مباشرة) من التعليم العالي(التل,2000)

ويقسم التمويل للجامعات الأردنية الحكومية إلى قسمين رئيسيين وهما:

أولاً: المصادر الحكومية , وتقسم هذه المصادر إلى قسمين :

1- حكومية غير مباشرة وتقسم إلى فرعين هما:

أ- نسبة من الرسوم الجمركية ب- الرسوم الإضافية(حماد والبشير,2001).

2- المصادر الحكومية المباشرة وهو دعم مباشر من موازنة الدولة (منحة الحكومة السنوية) والتي بلغت حسب موازنة الدولة للتعليم العالي للعام 2014 (57) مليون دينار أردني وتشكل ما مقداره 20% من مجموع الإيرادات العامة للجامعات.(وزارة التعليم العالي , 2014)

وقد كان الدعم الحكومي للجامعات الحكومية في السنوات الأخيرة على النحو التالي :

الجدول (1)

الدعم الحكومي للجامعات الحكومية من السنوات (2010-2014)

	السنوات					الإجمالي
	2010	2011	2012	2013	2014	
المبلغ المصروف	50,000,000	50,000,000	55,000,000	57,000,000	57,000,000	269,000,000

وتتوزع المبالغ على الجامعات الأردنية كما وردت في الجدول (1) والذي يبين اجمالي الدعم الحكومي المقدم للجامعات الحكومية بالفترة من 2010/1/1 ولغاية 2014/12/31 ويبين حصة كل جامعة من الجامعات الحكومية (وزارة التعليم العالي,2014).

هذا ويوجد مصدر شبه حكومي ,ويتمثل بالمنح والقروض المحلية والخارجية ومثال عليها منحة السوق الأوروبية المشتركة لكل من جامعة اليرموك والجامعة الأردنية, حيث قدمت هذه المؤسسة مبالغ مجزية لهاتين الجامعتين لتجهيز مختبرات كلية العلوم

فيهما بالتجهيزات والمعدات الحديثة, أما القروض فمثالها القروض من البنك الدولي التي اقترضها كل من الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك وجامعة مؤتة لأغراض إنشاء أبنية كليات العلوم التربوية فيها (حماد والبشير,2001).

ثانياً: المصادر الذاتية, واهم هذه المصادر:

أ- الرسوم الجامعية التي تتقاضاها الجامعات الحكومية من الطلبة الملتحقين بها.

ب- ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة .

وتشمل الأموال غير المنقولة على إيرادات الجامعة من مرافقها كالمطاعم ومساكن أعضاء هيئة التدريس. والأموال المنقولة التي تشمل الفوائد الدائنة والدخل من بعض النشاطات الأخرى مثل: إيرادات التعليم المستمر ومراكز الاستشارات ومراكز نشاطات الطلبة(حماد والبشير,2001).

الصعوبات المرتبطة بنقص تمويل مؤسسات التعليم العالي:

تواجه العديد من مؤسسات التعليم العالي صعوبات في ممارستها للأنشطة والتي تحول دون تحقيق أهدافها، فكان من أهم الصعوبات التي أثرت على قيام مؤسسات التعليم العالي بوظائفها ما يلي:

الصعوبات المتعلقة بالمجال الأكاديمي.

إن النقص الذي تواجهه مؤسسات التعليم في التمويل اثر سلباً على أدائها والذي بدوره أدى إلى تراجع الصفات والكفاءات الأكاديمية والتربوية، وسبب هجرة الكفاءات العالية إلى المراكز أو الجامعات التي تعطي رواتب أفضل مما يسبب نقص في أعداد الهيئة التدريسية (رحمة، 2000 م).

الصعوبات المتعلقة بالبحث العلمي.

تعاني مؤسسات التعليم العالي من مشكلة مهمة وهي نقص التمويل الذي يتعلق بالبحوث العلمية التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي للارتقاء، حيث إن البحوث العلمية تحتاج إلى تمويل للقيام بها والتي تهدف إلى الارتقاء والنهوض بتلك المؤسسات

لذاك تواجه مؤسسات التعليم العالي نقص في تمويل تلك البحوث العلمية والتي تعمل على حل المشاكل التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي، والتي يواجهها المجتمع بأسلوب علمي وتكنولوجي متطور(رحمة، 2000).

الصعوبات المتعلقة بالأصول الثابتة.

تعتبر الأصول الثابتة كالمباني والأجهزة والمعدات في مؤسسات التعليم العالي من المدخلات التي تعتمد عليها القيام بأعمالها، لذاك إن النقص في التمويل لتلك المؤسسات قد يمس تلك المدخلات، والذي بدوره يؤثر سلباً على كفاءة أداء مؤسسات التعليم العالي، وذلك من قلة المباني والأجهزة والمختبرات التعليمية وغيرها من المدخلات (حسانين، 1998).

الصعوبات المتعلقة بخدمة المجتمع.

تعتبر مؤسسات التعليم العالي إحدى المؤسسات التي تقوم بالتنمية الاجتماعية للمجتمع، لذاك من البديهي وجود ارتباط وثيق بين تلك المؤسسات والمجتمع لان كل منهما يؤثر على الآخر، كما أن من واجب تلك المؤسسات تقديم خدمات للمجتمع ومواكبة التطورات الحاصلة، ولكن النقص التمويلي لمؤسسات التعليم العالي حال دون تحقيق ذلك مما اثر على قدرة وفاء تلك المؤسسات بواجبها تجاه المجتمع (رحمة، 2000).

العوامل المؤثرة على زيادة نفقات مؤسسات التعليم العالي:

إذا كان التعليم الجامعي والعالي هو قمة النظام التعليمي الرسمي في أي مجتمع ، فمن باب أولى أن يكون أكثر أنواع التعليم تكلفة ,حيث انه المسؤول الأول عن إعداد الفئة العليا من الفنيين والأخصائيين والخبراء ,لذاك تواجه مؤسسات التعليم العالي ندرة في الموارد المالية المتاحة والتي حالت دون تحقيق أهدافها , لذاك قد تتخلى بعض مؤسسات التعليم عن تنفيذ بعض البرامج والأنشطة والتي من خلالها يتم تحقيق أهدافها ,ويرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع المستمر في تكاليف مؤسسات التعليم العالي مع قلة

الموارد المالية ,لذلك يوجد العديد من العوامل المؤثرة على شكل الإنفاق التعليمي وحجمه (حسانين، 1998).

بعض هذه العوامل داخلية نابعة من النظام التعليمي نفسه وبعضها نتيجة للعوامل الخارجية المحيطة به والتي تؤثر فيه ، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى:

أولاً :عوامل داخلية مرتبطة بالمؤسسات التعليمية.

وهي عوامل مرتبطة بالمؤسسات التعليمية والسياسات المتبعة فيها والأساليب المستخدمة وطرق تفاعل المدخلات بعضها مع بعض ومن هذه العوامل ما يلي:

1- الاهتمام بجودة التعليم والتحكم في كفايته الداخلية من خلال التركيز على اقتصاديات الحجم وضبط أعداد الطلاب مما أدى إلى الحاجة إلى زيادة أعداد المدرسين لمواجهة هذه الزيادة الناتجة عن هذه السياسات، وهذا أدى إلى زيادة النفقات سواء في الرواتب أو إنشاء المرافق (المنيع، 2007).

2 - الاهتمام بالأنشطة غير الأكاديمية وما يتطلب ذلك من رصد ميزانيات لها تخصص للإنفاق على متطلباتها سواء أكانت هذه الأنشطة داخل مؤسسات التعليم أو خارجها

3- ضعف الإدارة التعليمية وعدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وضعف جودة توزيع هذه الموارد على عناصر العملية التعليمية وبشكل يحقق الأهداف التعليمية (المنيع، 2007).

4- نسبة العاملون الأكاديميون الى العاملين غير الأكاديميين في الجامعات الحكومية والتي تبلغ 1الى2.6 والتي لو انخفضت إلى 1 إلى 2 لأمكن توفير 14.5 مليون د.أ في السنة(كنعان ,2008)

ثانياً :عوامل خارجية مرتبطة بالمجتمع.

التغيرات الاقتصادية التي تشهدها المجتمعات سواء على المجتمع المحلي أو الإقليمي أو الدولي مثل ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط ، ومستوى الناتج القومي

للدولة وما يصاحبه من تقلبات للعملة الوطنية والأسعار والتي قد تؤدي إلى التأثير على مستوى الإنفاق الحكومي العام على الخدمات العامة ومنها التعليم.

كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر في زيادة النفقات وهي:

أ. التقدم التكنولوجي السريع في العلم، وزيادة تكاليف التكنولوجيا التعليمية (السيدية، وباطويح، 2001).

ب. ارتفاع تكلفة الطالب الجامعي وذلك نتيجة لمتغيرات من خارج التعليم ومن داخله أهمها :

1- التغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية، مثل ارتفاع الأسعار والتضخم المالي وانخفاض قيمة بعض العملات.

2- تزايد المصاريف الجارية من إدارة ومرتبات، ومواد تعليم وكتب، وصيانة، وكهرباء، ورعاية، ونقل ونشاط وترويج ومنح ومكافآت.

3- تزايد المصاريف الرأسمالية من أراض ومبانٍ وإنشاءات وسلع معمرة (إبراهيم وآخرون، 1991).

ج. التضخم وارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لمعظم العملات العربية الأمر الذي جعل مؤسسات التعليم العالي تحتاج إلى مبالغ مالية إضافية للحصول على الاحتياجات التي كانت تحصل عليها بمبالغ أقل (رحمة،2000).

د. ارتفاع كلفة المشروعات التربوية، وافتقار سياسات ترشيد الإنفاق، وغياب التخطيط بعيد المدى (السنبل، 2002).

ه. ازدياد عدد الطلاب في مرحلة التعليم الجامعي، مما يتطلب زيادة المخصصات المالية، لتغطية النفقات المتزايدة للأعداد الكبيرة من الطلاب.

و. زيادة الاهتمام بالتعليم الجامعي العملي في كليات الهندسة والزراعة والصيدلة والطب وما إليها على حساب التعليم النظري(حسانين، 1998).

إن الموارد المالية التي يتم تخصيصها لمجالات التعليم العالي مرتبطة بكيفية استخدام هذه الموارد في تعزيز ورفع كفاءة التعليم العالي وتحسين مخرجاته وارتباط

تلك المخرجات بحاجات سوق العمل ومتطلبات التنمية .ويمكن القول أن الموارد المالية للتعليم العالي رغم محدوديتها إلا أن تخصيصها يتم بطريقة غير رشيدة وغير كفؤة بل قد يبدد في بعض الأحيان تبديداً في جوانب ليست هي الأكثر أهمية وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى بعض جوانب التوظيف غير الملائم لهذه الموارد منها ما يلي:

1- توجيه موارد لا بأس بها لإنشاء كليات وتخصصات علمية ليست نادرة ويتزايد الطلب الاجتماعي عليها فهناك ما يناظرها من أقسام وتخصصات وكليات في جامعات أخرى(الحكيمي، 2011).

2- تخصيص بعض الموارد الخاصة بالتعليم العالي نحو مزيد من التوسع الأفقي في إنشاء الجامعات والكليات والابتعاث الخارجي دون أن يرتبط ذلك التخصيص للموارد بسياسة عامة وواضحة تحكم إنشاء الجامعات والكليات ومسألة الابتعاث الخارجي، الأمر الذي أفضى إلى تزايد متطلبات التمويل لا لرفع كفاءة التعليم وتفعيل أداء المؤسسات الجامعية والاهتمام بجوانب تطوير المناهج التعليمية واستحداث تخصصات نادرة وإدخال معايير ضبط الجودة في التعليم العالي عموماً، وإنما للوفاء بمتطلبات تسيير الكليات والتخصصات التي تم استحداثها دون حاجة حقيقية لها.

3- ضعف العلاقات الارتباطية بين زيادة تمويل التعليم العالي والمخرجات النهائية له، والمتمثلة في خريجي الجامعات في مختلف الحقول والتخصصات العلمية (الحكيمي، 2011).

2.2 الدراسات السابقة

تناولت الدراسات موضوع تمويل التعليم الجامعي على مختلف المستويات.

أولاً : (الدراسات العربية)

أجرى العناني (1990) دراسة بعنوان"المستقبلات البديلة لاقتصاديات التعليم في الوطن العربي" حيث هدفت إلى معرفة المستقبلات البديلة لاقتصاديات التعليم في الوطن

العربي واستخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي في استخراج نتائجه ، وقد تم التوصل إلى عدة مؤشرات ذات العلاقة بموضوع مشكلات التمويل الجامعي ، ثم قـدم الباحـث مجموعة من الاقتراحات والحلول المستقبلية الممكنة لمشكلة تمويل التعليم الجامعي،من بينها حفز القطاع الخاص على الإسهام الفعال في تمويل التعليم غيـر الربحي،وكـذلك حشد مصادر إضافية جديدة ومبتكرة لتمويل التعليم الجامعي.

وقدم بدر(1999) دراسة بعنوان "أزمة تمويل التعليم العالي في الجامعـات فـي الأردن " هدفت إلى التعرف على أن مشكلة التمويل متعلقة بتفاقم العجز في موازنـات الجامعات ألحكومية ووقف على الأسباب التي تكمن وراء هذا العجز. ووضع عدد من الاقتراحات والحلول الممكنة للمشكلة. وذلك من خلال المـنهج الوثـائقي. وتوصـلت الدراسة إلي أن سبب عجز التمويل في الجامعات الأردنية ، زيـادة أعـداد الطلبـة ، واقتراض الجامعات ، وأن أكثر المصادر التي تعتمد عليها الجامعات الأردنيـة هـي رسوم الطلبة ، والمصادر الذاتية ، والتبرعات والهبات والمنح الخارجية. وقد قـدمت الدراسة مجموعة من الاقتراحات والحلول الممكنة على هيئة توصيات منها : ضرورة تخفيض نسب الالتحاق ، والإفادة من تكنولوجيا التربية ، واستخدام نظـام القـروض. وتشجيع التمويل الذاتي.

كما قام حماد والبشير(2000) بدراسة بعنوان " تمويل التعليم في الدول العربية" التي أجريت في الأردن، وهدفت إلى التعرف على تمويل التعليم العـالي فـي الـدول العربية مقارنة مع الدول الصناعية والمتقدمة، كما تناولت الدراسة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في الدول العربية ومقارنتها بالدول الصناعية الرئيسة. وقد توصـلت إلى أن نسبة الإنفاق على التعليم في الدول المتقدمة أعلى منها في الدول العربية وهـذا يدل على مدى اهتمام الدول الصناعية بالتعليم العالي، وأظهرت الدراسة أن إنفاق الدول الصناعية على البحث العلمي قد تجاوز الملايين إلي المليارات من وحدات النقد الوطنية وأن أعلى نسبة للإنفاق على البحث العلمي والتطوير كانت في الدول الثلاث (اليابـان، الولايات المتحدة، وألمانيا الغربية) ونسبة الإنفاق على البحث والتطـوير كانـت فـي

الدول الصناعية فوق مستوى(1%) في حين أن هذه النسبة لم تتجـاوز(0.2%) مـن الناتج المحلي الإجمالي في مجموع الدول العربية عام (1996م) وقد قـدمت الدراسـة عدة توصيات منها: ترشيد الإنفاق ودعم وسائله، والتجديد في وظائف التعليم الجـامعي الأردني .

في حين قام الصائغ (2000) بدراسة بعنوان "تمويل التعليم الجامعي في المملكـة العربية السعودية".هدفت إلى التعرف إلى واقع تمويل التعليم الجـامعي فـي المملكـة العربية السعودية والبدائل الممكنة لتمويل التعليم الجامعي. كان من أهم نتائج الدراسة أن الجامعات السعودية تعتمد اعتماداً كبيراً في تمويلها على التمويل الحكومي، وتعتمـد بشكل جزئي على التبرعات والهبات والوصايا والأوقاف، وقد قدم الباحث مجموعة من البدائل الممكنة لتنويع مصادر التمويل منها: تشجيع التبرعات، وإنشاء معاهد البحـوث والاستشارات لتكون واجهة إدارية معروفة أمام مؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة لتعمل على تسويق الخدمات العلمية للجامعة، واستثمار النشاطات الإنتاجية في بعـض الكليات وفقا لمفهوم الجامعة المنتجة. وأوصى الباحث بضرورة الاستفادة من التـراث التربوي الإسلامي في مجال التبرعات وخاصة في مجال الأوقاف .

كما قام الخشاب ومجداب(2001) بدراسة بعنوان:" التمويل الذاتي للتعليم العـالي في الدول النامية وتوجهاته".والتي أجريت في بغداد, وهدفت إلى توضيح واقع التعلـيم العالي في البلدان النامية وتشخيص المشكلات المالية التي تواجهـه. وتحديـد الـسبل المناسبة للاهتمام بزيادة موارد التمويل. وكان من أهم ما توصلت إليه الدراسة أن أهم المشكلات التي تواجه التعليم العالي في الدول النامية هي مشكلة تمويـل التعلـيم، وأن جامعات الدول المتقدمة والدول النامية تحاول معالجة الانخفاض في الموارد المخصصة لها من الموازنة العامة للدولة عن طريق اعتماد أسلوب التمويل الـذاتي لكثيـر مـن نشاطاتها وقد أظهرت الدراسة أن هناك أساليب متعددة للتمويـل الـذاتي كالنـشاطات التعليمية (المسائية، الموازية، والتعليم بفترات"أي التعليم بفترات زمنيـة متقطعـة دون وضع سقف زمني للدراسة لقاء أجور يدفعها الطلبة المسجلون) والاستشارية والخدمية،

وأوضحت الدراسة أن تجربة جامعة بغداد تميزت باعتمادها أساليب متعـددة للتمويـل الذاتي، وحققت من خلالها موارد مالية كونـت نـسبة (41%) فـي عـامي1997-1998(37%)، وفي عام (1999م) من موازنتها المقررة من الدولة. وقد قدم الباحثان مجموعة من التوصيات منها: ضرورة تبني توجه الجامعة المنتجة وضرورة الاهتمـام بالتعليم العالي في الدول النامية، وتخصيص حصة مناسبة من الدخل القـومي للإنفـاق على التعليم العالي، وعلى الدول النامية ووضع سياسات مناسبة لتحقيق إيرادات ماليـة مناسبة خارج ميزانية الدولة من خلال التمويل الذاتي.

وقام السمكي(2004) بدراسة بعنوان"مشكلات التمويل الجامعي ومقترحات لتطوير مصادره مستقبلا في ضوء سياسة التعليم العالي في الأردن" هدفت الدراسة إلى الكشف عن مشكلات التمويل الجامعي لتطوير مصادره مستقبلا في ضوء سياسة التعليم العالي في الأردن. وقد تكون مجتمع الدراسة من وزراء في (وزارة التربيـة والتعلـيم،وزارة التعليم العالي،ووزارة المالية) والأمناء العامين في تلك الوزارات ورؤساء الجامعـات الحكومية الأردنية ونوابهم وعمداء الكليات ونوابهم ومـدراء الـدوائر الماليـة وبلـغ مجموعهم (241) فردا وكانت نتائج الدراسة تركز على جعل الجامعات مستقلة فـي ادارة مواردها والسعي لتمويل الجامعات ذاتيا للوصول الى جامعات منتجه دون فقدان هويتها.

وقام الجرجاوي(2005) بدراسة بعنوان "أزمات تمويل التعليم العالي الجامعي في فلسطين" وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أزمات تمويل التعليم العالي الجامعي .هذا وقد استخدم الباحث المنهج الوثائقي لجمع بيانات بحثه،وقد انطلقت دراسته من عدة تساؤلات تدور حول مدى كفاية المصادر المالية الحالية فـي تمويـل التعلـيم الجـامعي فـي فلسطين،ومدى مناسبة أجور العاملين في قطاع التعليم الجامعي في فلسطين مع مكانتهم الاجتماعية، والاستراتيجيات للازمة لمواجهة أزمات الإنفاق وتمويل التعليم الجامعي في فلسطين، والتصور المقترح للتخفيف من أزمة التمويل للتعليم الجامعي في فلسطين، وقد أوصى الباحث بالعمل على جعل الجامعات الفلسطينية منتجة.

وقدم عامر(2006) دراسة بعنوان" تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة)" والتي أجريت في الجزائـر وقد هدفت الدراسة إلى المقارنة بين التمويل الجامعي في الدول العربية وطرق التمويل في بعض الدول المتقدمة وطرح خطوات التخطيط لتمويل التعليم العالي و الاتجاهـات الحديثة لتمويل التعليم الجامعي وقد تحدث الباحث عن أهداف ومبـررات، التـصور المقترح للتعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهـات المعاصـرة . واسـتنتج الباحث انه للوفاء بالتزامات العملية التعليمية لا بد من توفير الأمـوال اللازمـة , وأن التعليم مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع حيث يتم تمويل التعليم بالتعاون بين الدولة والقطاع الأهلي أي لا تكون فكرة مجانية التعليم مطلقة.

قدم الحكيمي(2011) دراسة بعنوان" تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي الحكومي في الجمهورية اليمنية , الواقع وتطلعات المستقبل" وقد أجريت في اليمن وهدفت الدراسة إلى تناول إحدى مشكلات التعليم الجامعي بغية الارتقاء به من خلال طرح أسلوب جديد لتطوير مصادر التمويل الجامعي وتنويعها، والذي يشكل هدفاً أساسياً من أهداف الجامعات المعاصرة ,والتعرف على مشكلات التعليم الجامعي العام في اليمن في زمان العولمة وما جاءت به من متغيرات. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي, ومشكلة البحث تتركز في قلة مصادر تمويل التعليم الجامعي في الوقت الحاضر، والحاجة الماسة إلى إيجاد مصادر تمويل أخرى غير حكومية تدعم أنظمة التعليم الجامعي، وتحقق إيرادات لها. وكان من توصيات الدراسة إعادة النظر في تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي العام في اليمن.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

قدم زيدرمان والبيرت(Albrecht and Ziderman,1991) دراسة بعنوان "آليات تمويل التعليم العالي: التمويل من أجل الاستقرار والفعالية والتجارب."والتي اجريت في واشنطن ,وهدفت الدراسة إلى الكشف عن آليات العمل التي تقوم من خلالها

الحكومات بتوزيع الموارد للتعليم العالي، وخاصة في البلاد النامية من أجل إنشاء وسائل فعالة لنقل هذه المساعدات إلى المؤسسات.

وكان من النتائج التي توصل إليه الباحثان أن آليات تمويل التعليم العالي تطورت من خلال ثلاثة أنواع من التقييد الحكومي والتي لها أثر على سلوك المؤسسات وهي. التحكم في التحاق الطلبة، وفرض اعتمادية وقيود مالية عالية على الجامعات، وذلك بمنع التنويع في الإيرادات، وفرض قيود على الحدود المسموح بها للمؤسسات للقيام بتوزيع الاعتمادات المالية بحرية .وقد نتج عن تلك القيود تدهور المؤسسات، وأصبح التحدي الكبير يكمن في إيجاد الطرق الفعالة لمنح الجامعات استقلالية في اتخاذ القرارات، وفي نفس الوقت ضمان المسؤولية على الذين سيوفرون الاعتمادات المالية.

وأوصى الباحثان بضرورة استخدام أشخاص محايدين بين الحكومة ومؤسـسات التعليم العالي لمنح الاعتمادات المالية، وتغيير المقاييس لتوزيع المـوارد، وضـرورة الاستفادة من طريقة تشيلي التي اعتمدت نقل الاعتمادات المالية عن طريق الطلبة وذلك من خلال القروض والمنح بدلاً من أن تكون من المؤسسات مباشرة.

وأعد مورتينسون (Mortenson,1994) دراسة بعنوان "إعادة هيكلية تمويل التعليم العالي ونقل المسؤولية من الحكومة إلى الطلبة" , والتي اجريت في اسبانيا، والتي هدفت إلى تأكيد الدعوة التي بدأت في عام 1980م تقريبا، والتي تنص على إعادة توزيع مسؤوليات تمويل التعليم العالي من موارد اجتماعية إلى موارد خاصة عن طريق دراسة إمكانية تحمل كل جهة العبء المالي التي تستطيع أن تمول به التعليم العالي .ولتحقيق هذا الهدف اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي .حيث قام الباحث بتحليل بيانات موارد اجتماعية مختلف مثل:الحكومة المحلية، والفيدرالية, الخاصة بالولاية, للكشف عن المستوى المالي لهذه الموارد.

وتوصلت الدراسة إلى أن تقليص التزامات الموارد الاجتماعية للتعليم العالي جعل الطلاب وعائلاتهم يتحملون جزءاً كبيراً من تكاليف التعليم العالي، وقد كشفت

إحصائية 1980م أن رسوم الطلبة تمول التعليم العالي بنسبة 139% وهذه النقلة تؤكد على القدرة المالية لدى الطلبة وعائلاتهم.

وكان مما أوصى به الباحث ضرورة اهتمام الحكومة بمعالجة احتياجات السكان عن طريق تقديم المساعدات المالية لمن لا يتلقاها وهو بحاجة إليها.

وقدم ميريسوتس (Meerisotis,2003) دراسة بعنوان" تمويل التعليم العالي في أثيوبيا,تقييم وتوجيه للخطوات" حيث هدفت هذه الدراسة إلى عمل صيغة عملية للميزانية وفق معايير مؤسسات التعليم العالي في أثيوبيا. كما هدفت إلى وضع العناصر الأساسية لتطبيق وإدارة نموذج التمويل في مؤسسات التعليم العالي في أثيوبيا.

وقد تناولت هذه الدراسة تحليل نموذج من نماذج تمويل مؤسسات التعليم العالي في أثيوبيا . وكان من نتائجها أن نماذج التمويل المعتمدة معقدة وقد يكون لها آثار سلبية غير مقصودة على الطلاب.

وكان من أهم توصيات الدراسة أنه حتى يتم تطبيع أي نظام تمويل بدون القيود التي تتميز بها أنظمة التمويل في أثيوبيا يجب عمل سلسلة من آليات التوجيه في نماذج التمويل لتحقيق الهدف من الأداء والكفاءة والابتكار. وتشجيع مؤسسات التعليم العالي لاتخاذ بعض الخطوات التي تعتبر ضرورية لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية.

قدم جونج بلويد (Jongbloed,2008) دراسة بعنوان "تمويل التعليم العالي في أوروبا". وقد هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة تمويل التعليم العالي في أوروبا .حيث تناولت قضية تمويل التعليم العالي من عدة جوانب مثل من يمول التعليم العالي، وكيفية تخصيص التمويل الحكومي للجامعات، وكيفية تأثير الاستقلال الذاتي للجامعات في اتخاذ القرارات. وقد وضحت الدراسة مسح لآليات تمويل أنظمة التعليم العالي في جميع أنحاء أوروبا , وكان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن ميزانيات المؤسسات تعتمد على اختيار الطالب أكثر من اعتمادها على التخطيط المركزي، ومن أهم التوصيات التي اقترحتها الدراسة هي الحاجة إلى الحكومات الأوروبية لزيادة الاستقلال الذاتي لجامعاتها الوطنية، وإعادة النظر في هياكلها الإدارية، ودور هذه الحكومات

يكمن في تقديم المعونات وتعزيز الوصول إلى تنظيم ودعم الطـلاب وكفالـة ضـمان الجودة.

كما قام لي (Li,2011) بدراسة بعنـوان " النمـوذج المـالي للتعلـيم العـالي الاسترالي" التي هدفت إلى دراسة التكلفة المتزايدة المرتبطة بالتعليم العالي ,واعتبارهـا قضية كبيرة مرتبطة بالسياسة الحكومية, والتي تواجه الحكومات في جميع أنحاء العالم، وتكافح العديد من الدول فيما يتعلق بالمشكلة المرتبطة بكيفية توسيع الوصول التعليمـي في فترة مرتبطة بحكومات أصغر، وكذلك بتقلص الأسس الضريبية وبتزايد المتطلبات المرتبطة بالموازنات الفدرالية، وكان من النتائج التي توصل لها الباحث تزايد فلـسفة الدافعين المرتبطة بالوصول إلى القناعة بان الفرد هو المتبـرع الرئيـسي للجامعـة. وبتناسق مع هذا التغير، توجه عالمي لتمويل نسبة متزايدة من تكـاليف التعلـيم مـن الحكومات إلى الطلبة وعائلاتهم، وضمن هذا السياق تسمح الحكومـة للجامعـات فـي الكثير من الدول بتحميل الطلبة جزءا من هذه التكاليف , وإعطاء المزيد من الانتباه إلى الاستخدام الواسع النطاق لقروض الطلبة من أجل تمويل التعليم العالي والتـي تـضمن الحكومة أن يتم سدادها .

قام لوال (Lawal,2013) بدراسة بعنوان "استكشاف مصادر التمويل العمليـة والواقعية للتعليم العالي في نيجيريا" حيث هدفت الدراسـة إلـى توضـيح أن تمويـل المؤسسات الأكاديمية كان على الدوام قضية إشكالية بغض النظر عن البيئة الاقتصادية التي تعمل ضمنها هذه المؤسسات التعليمية، ولهذا السبب تقوم مؤسسات التعليم العـالي في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية بما في ذلك نيجيريا باستكشاف طرق تحقيـق الكفاءة الذاتية المالية.

ويتم دعم هذا في السياسة الوطنية النيجيرية المرتبطة بالتعليم، حيث أنـه يـتم تشجيع الجامعات على اكتشاف مصادر أخرى للتمويل مثـل الخـدمات الاستـشارية، والمشاريع التجارية, وكان من نتائج الدراسة ضرورة ضبط وتخطيط الموارد الماليـة للمؤسسات الأكاديمية حتى لا تشكّل تهديدا على نوعية البرامج الجامعية وبالتالي علـى

المخرجات, والإدراك المرتبط بتناول قضية نقص التمويل في مؤسسات نيجيريا للتعليم العالي ويتم تحقيق ذلك من خلالها توفير التمويلات من أجل تمويل نـشاطات وبـرامج الجامعة بالإضافة إلى تقدم أفكار حول القيود والمحددات الخارجية المختلفة المرتبطـة بتكاليف التعليم.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال هذا العرض للدراسات السابقة يتضح أنها تتمحور في غالبهـا حـول تمويل مؤسسات التعليم العالي، وقد تباينت الدراسات في أهدافها فنجد بعضها قد هـدف إلى الكشف عن واقع تمويل التعليم العالي والجامعي في دول بعينها ومنها دراسة (بدر، 1999) ودراسة (السمكي، 2004) فـي الأردن، ودراسـة (الـصائغ، 2000) فـي السعودية، ودراسة (الجرجاوي، 2005) في فلسطين،و(عامر,2006) فـي الجزائـر, ودراسة (الحكيمي,2011) في اليمن , ودراسة (Lawal,2013) في نيجيريا، ودراسة (Li,2011) في أستراليا.

كما تناول بعضها تمويل التعليم العالي في أقاليم أو في مجموعـة دول ومنهـا دراسات (حماد والبشير، 2000)، (عامر، 2006)، ودراسة (العناني، 1990) حيـث هدفت هذه الدراسات إلى الكشف عن واقع التعليم في الدول العربية، ودراسة (الخشاب ومجداب، 2001) في الدول النامية، ودراسة (Jongbloed,2008) في أوروبا،

في حين ركزت دراسة (Mortenson, 1994) على إعادة هيكلة تمويل التعليم العالي، وركزت دراسة (Albrecht and Ziderman, 1991) على آليـات تمويـل التعليم العالي.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في موضوع تمويل مؤسسات التعليم العالي والجامعات، وذلك من خلال تطوير أداة الدراسة والمنهجية وبنـاء الأدب النظري، كما تم الاستفادة من الدراسات السابقة في مناقشة النتائج وتفسيرها.

ويتضح أن جميع الدراسات السابقة تناولت البحث بطريقة وصـفية أو وثائقيـة بحتة، وقد تميزت هذه الدراسة عن سابقاتها بأنها تستخدم أسـلوب الاستقـصاء فـي

الوصول للمعلومة من ذوي الاختصاص عوضاً عن أن الدراسات الأخرى لم تركز على الطريقة التي يتم من خلالها الوصول إلى تصور مقترح للتمويل بل اعتمدت الأسلوب الكمي في البحث ولكن هذه الدراسة تستخدم الأسلوب المسحي والوصفي(التحليلي) وإن كانت الدراسة الحالية تتشابه بشكل جزئي مع دراسة (بدر، 1999) ودراسة (السمكي، 2004) من حيث تناول واقع ومشكلات التمويل في الجامعات الأردنية، إلا أنها الأولى من نوعها – على حد علم الباحثة- التي تتناول وضع تصور مقترح للتمويل في الجامعات الأردنية الحكومية.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يتضمن هذا الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة، ووصفاً لأداة الدراسة وكيفية إعدادها وتطويرها وإجراءات التحقق من صدقها وثباتها، كما يبين إجراءات الدراسة والأسلوب

الإحصائي المستخدم لمعالجة البيانات الإحصائية لاستخلاص النتائج وفيما يلي عرضاً تفصيلياً لذلك.

1.3 منهجية البحث

اعتمدت الدراسة في منهجيتها على المنهج المسحي والتطويري(الوصفي) الذي يقوم على وصف الظاهرة وتحليلها والخروج بتصور مقترح بناء عليها، كونه المنهج الملائم لتحقيق أهداف هذه الدراسة، حيث تم الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ورصد الواقع كما هو، وتطوير استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة لجمع البيانات عنها في الميدان ثم تصنيفها وتحليلها واستخراج النتائج منها من خلال التحليل الإحصائي لها.

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة وهو عينتها من (89) مسؤول إداري وأكاديمي إداري في الجامعات الحكومية في المملكة الأردنية الهاشمية وهي الجامعات الآتية (الجامعة الأردنية ,جامعة اليرموك, جامعة مؤتة ,جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية ,الجامعة الهاشمية,جامعة آل البيت ,جامعة البلقاء التطبيقية , الجامعة الألمانية الأردنية ,جامعة الحسين بن طلال , جامعة الطفيلة التقنية)، منهم (59) أكاديمي إداري، و(30) مسؤولاً إدارياً في هذه الجامعات، وأفراد مجتمع الدراسة هم من ذوي الاختصاص في مجال التمويل الجامعي وذوي العلاقة في الأمور المالية من رئاسة الجامعة (الرئيس ونائب الرئيس للشؤون الإدارية والمالية, وعمداء كليات البحث العلمي والتعليم العالي , ومدير الدائرة المالية ومدير قسم المحاسبة ، ومدير صندوق الاستثمار في كل جامعة). تم توزيع أداة الدراسة ثم استرجاع (84) استبانة يشكل عينة الدراسة.

جدول (2)

المسمى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة في الجامعات الحكومية في الأردن

العدد	المسمى الوظيفي
8	رؤساء الجامعات الأردنية الحكومية
29	نواب رؤساء الجامعات الاردنية الحكومية
9	عمداء البحث العلمي في الجامعات الاردنية الحكومية
9	عمداء الدراسات العليا في الجامعات الاردنية الحكومية
9	مدراء الدوائر المالية في الجامعات الاردنية الحكومية
8	مدراء صندوق الاستثمار في الجامعات الاردنية الحكومية
12	محاسبين في الجامعات الاردنية الحكومية
84	**العدد الكلي**

3.3 أداة الدراسة

استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات والبيانات من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، وهدفت الاستبانة إلى التعرف على واقع تمويل الجامعات الحكومية، بالإضافة إلى أسباب العجز فيها، ورأي العاملين في هذه الجامعات في دور المصادر الأخرى الرافدة للجامعات للمساهمة في الحد من العجز الواقع على هذه الجامعات. ولقد تم تطوير أداة الدراسة (الاستبانة) بعد الإطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة، مثل: دراسة (السمكي,2004), (والصائغ,2000), و(عامر,2006), و(الحكيمي, 2011), و(الخشاب ومجداب,2001), حيث قسمت إلى ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد الأول: واقع التمويل، والبعد الثاني: أسباب العجز، والبعد الثالث: المصادر الرافدة للجامعات الحكومية، والملحق (أ) يبين الاستبانة في صورتها الأولية.

صدق أداة الدراسة

للتأكد من صدق أداة الدراسة تم استخدام الصدق الظاهري وذلك بعرض أداة الدراسة (الاستبانة) بصورتها الأولية على عدد من المحكمين المختصين من أساتذة الإدارة التربوية، وأعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة وفي الجامعات الأردنية

والعربية، للتحقق من مدى مناسبتها لتحقيق أهداف الدراسة، من حيث مناسبة الفقرات والأبعاد، ومدى انتماء هذه الفقرات للأبعاد فيها، ومدى وضوح الصياغة اللغوية ودقتها. وتمثلت أبرز آراء المحكمين المختصين ببعض الصياغات اللغوية، ودمج بعض الفقرات وحذف أخرى منها، وتم الأخذ بتلك الملاحظات من المحكمين وإجراء التعديلات اللازمة و(الملحق ج) يبين الاستبانة بصورتها النهائية.

ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات الأداة عن طريق الاتساق الداخلي باستخدام معادلة "كرونباخ ألفا"(cronbach alpha) والجدول الآتي يبين معامل الثبات لأبعاد الاستبانة وللكلي.

جدول(3)

معامل الثبات لأداة الدراسة

المجال	درجة الثبات
واقع التمويل	0.76
أسباب العجز	0.83
مصادر رافدة للجامعات	0.86
الكلي	0.86

تشير البيانات الواردة في الجدول السابق إلى إن معاملات ثبات مقياس الدراسة وفقاً لمعامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) قد تراوحت للمجالات الثلاثة بين (0.76- 0.86) وللمقياس ككل (0.86) وتعتبر هذه القيم مقبولة لأغراض الدراسة الحالية.

وقد تكونت الأداة بصورتها النهائية من (41) فقرة، موزعة على ثلاثة مجالات، والجدول الآتي يبين الصورة النهائية لأداة الدراسة بعد التحقق من صدقها وثباتها (الملحق ب).

جدول(4)

توزع عبارات الاستبانة في صورتها النهائية وفقاً لآراء المحكمين والعينة الاستطلاعية

المجال	عدد الفقرات
واقع التمويل	10
أسباب العجز	10
مصادر رافدة للجامعات	21
الثبات الكلي	41

مفتاح تصحيح الاستبانة:

تكونت الاستبانة في صيغتها النهائية من (41) عبارة، على مقياس ليكرت الخماسي (موافق بدرجة كبيرة - موافق – موافق بدرجة متوسطة - غير موافق – غير موافق بدرجة كبيرة)، حيث تعطى غير موافق بدرجة كبيرة (درجة واحدة)، وغير موافق (درجتان)، و موافق بدرجة متوسطة (ثلاث درجات)، وموافق (أربع درجات)، و موافق بدرجة كبيرة (خمس درجات).

وتم إعداد المستويات التالية لتقدير قيمة المتوسطات الحسابية على الاستبانة بالاعتماد على المعادلة الآتية:

$$\text{المدى} = \frac{\text{أعلى درجة – أقل درجة}}{\text{عدد الفئات}}$$

$$\frac{5 - 1}{3}$$

كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول(5)

الدرجة المعيارية للحكم على بنود الاستبانة وعلى محاورها الفرعية

المستويات	المتوسط الحسابي	التقييم
المستوى الأول	من 1 إلى 2.33	منخفض
المستوى الثاني	من 2.34 إلى 3.67	متوسط
المستوى الثالث	من 3.68 إلى 5	مرتفع

4.3 متغيرات الدراسة

تم وصف النتائج المتعلقة بمتغير الدراسة المراد وصفه وهو واقع التمويل في الجامعات الأردنية، من خلال المتغير المستقل نوع العمل الوظيفي (أكاديمي إداري، موظف إداري)، أما المتغير التابع في هذه الدراسة فهو واقع التمويل في الجامعات الحكومية، وأسباب العجز فيها، والمصادر الرافدة لها.

5.3 إجراءات تطبيق الدراسة

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة وأخذ الموافقة من جامعة مؤتة لتسهيل مهمة التطبيق في الجامعات الحكومية، انظر ملحق (د)، وتم تطبيق الاستبيانات على أفراد عينة الدراسة، وبعد الانتهاء من التطبيق، تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، والفصل التالي يبين النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

6.3 المعالجة الإحصائية

تم استخدام مجموعة من المعالجات الإحصائية المناسبة لعينة البحث وكانت كالآتي:

1. استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات أداة الدراسة حسب مجالاتها الثلاثة (أسباب العجز، وواقع التمويل، والمصادر الرافدة للجامعات).
2. استخدام معادلة كرونباخ ألفا لاستخراج معامل الثبات لأداة الدراسة بطريقة الاتساق الداخلي، وذلك بطريقة الاختبار وإعادته (Test-Re-test).

3. اختبار (T,test) لاستخراج الفروق بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب متغير نوع العمل (أكاديمي إداري، موظف إداري).

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، حيـث يتـضمن الإجابة عن أسئلة الدراسة بطريقة مفصلة.

1.4 عرض النتائج

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما واقع تمويل الجامعات الحكومية من وجهة نظر المسؤولين في هذه الجامعات؟

أولا: الدعم الحكومي المقدم للجامعات الحكومية خلال العام 2014

للإجابة عن السؤال فإنه قد تم عرض جدول يبين إجمالي الدعم الحكومي المقدم للجامعات الحكومية من موازنة التعليم العالي للفترة من 2014/1/1 ولغاية 2014/12/31 وقد كانت قيمة الدعم المباشر لهذا العام للجامعات الحكومية بقيمة (57) مليون دينار أردني, ويوضح الجدول السلف التي تستفيد منها الجامعات وتقوم بتسددها لوزارة المالية , ونسب الإنفاق في هذه الجامعات .

الجدول (6)

الدعم الحكومي المقدم للجامعات الرسمية وصندوق دعم الطالب للفترة من 2014/1/1 لغاية 2014/12/31

المشروع	الدعم المباشر للجامعات الرسمية بقيمة (57) مليون دينار					سلفة من وزارة المالية بقيمة (5) مليون	المجموع	النسبة المئوية لكل جامعة من مجموع الدعم المباشر (57) مليون+ سلفة بقيمة (5) مليون دينار حتى نهاية 2014/12
إجمالي المخصص	62.000.000						62.000.000	
جهة التمويل	موازنة/خزينة+قرض ياباني			الترتيب على الجامعات		سلفة	نسبة الإنفاق	
أوجه الإنفاق	سداد مديونة	مشاريع رأسمالية (تمويل من القرض الياباني)	الدعم المباشر	صندوق دعم البحث العلمي	الخدمات الطبية الملكية	سداد سلفة وزارة المالية	%100	
الأردنية			3.100.000	220.616	27.880	750.000	4.098.496	%6.60
الأردنية/فرع العقبة			150.000	0	0	100.000	250.000	%0.40
اليرموك			5.250.000	37.400	10.028	450.000	5.747.428	%9.30
مؤتة			5.350.000		28.588	750.000	6.128.588	%9.90
العلوم والتكنولوجيا	1.423.663	577.398		11.214		0	2.112.275	%3.40
الهاشمية					13.964	0	13.964	%0.00
آل البيت			4.350.000			500.000	4.850.000	%7.80
البلقاء التطبيقية		1.250.000	1.800.000		24.363	0	3.074.363	%5.00
الحسين بن طلال	1.296.422		6.047.000			750.000	8.093.422	%13.10
الألمانية الأردنية		294.923	2.550.000			350.000	3.194.923	%5.20
الطفيلة التقنية		99.565	4.800.000			350.000	5.249.565	%8.50
** صندوق دعم الطالب			15.186.976			1.000.000	16.186.976	%26.10
وزارة المالية- سداد سلفة عام 2013						3.000.000	3.000.000	%4.80
إجماليات الدعم المباشر	2.720.085	2.221.886	48.583.976	369.230	104.822	8.000.000	**62.000.000**	%100.00
المجموع	**62.000.000**							**62.000.000**

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة الدعم الحكومي لعام 2014 الموزعة على الجامعات الحكومية قد تفاوتت من جامعة إلى أخرى، كما يشير الجدول أن الدعم الحكومي يأتي من موازنة خزينة الدولة إضافة إلى القرض الياباني الذي تركز على مشاريع رأسمالية تم تمويلها من هذا القرض.

ويوضح الجدول النسب المئوية لكل جامعة من مجموع الدعم المباشر كما يلاحظ نسب الاختلاف في الدعم لهذه الجامعات، فعلى سبيل الجامعة الهاشمية لم تنل أي نوع من الدعم في هذا العام، فيما حصلت جامعة الحسين بنط طلال على أعلى نسبة من الدعم بواقع (13.10%).

ثانياً: واقع التمويل الحكومي للجامعات الرسمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

يتم عرض آراء أفراد عينة الدراسة في واقع التمويل من خلال فقرات واقع التمويل في أداة الدراسة.

وللإجابة عن السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال وللكلي ، والجدول الآتي يبين ذلك.

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع التمويل في الجامعات الحكومية في الأردن من وجهة نظر المسؤولين في الجامعات الحكومية مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	التقدير
10	يفوق الإنفاق في الجامعات دخل الجامعة السنوي	3.84	0.98	1	مرتفع
4	تعاني الجامعات الحكومية من عجز مالي في موازنتها السنوية.	3.70	1.19	2	مرتفع
1	تتمتع الجامعات الحكومية بالاستقلال المالي	3.61	1.19	3	متوسط
5	يزداد العجز المالي باضطراد مع زيادة أعداد المقبلين على البرامج العادية (الصباحية) في الجامعات.	3.28	1.05	4	متوسط
8	تتصرف الجامعات بحرية بالأموال التي تجنيها من مشاريعها الاستثمارية	3.15	1.04	5	متوسط
7	تعد الجامعات مؤسسات مستهلكة	2.91	1.04	6	متوسط
3	تعتمد الجامعات الحكومية على تمويل الحكومة بشكل أساسي.	2.88	1.17	7	متوسط
6	يزداد العجز المالي باضطراد مع زيادة أعداد المقبلين على البرامج غير العادية (المسائية) في الجامعات.	2.88	0.93	7	متوسط
2	تغطي إيرادات الجامعة الذاتية النفقات الجارية	2.57	1.15	8	متوسط

9	تتصرف الجامعات بحرية بالأموال التي تجنيها الجامعة من إيراداتها الذاتية.	2.50	1.09	9	متوسط
	المتوسط الحسابي الكلي	3.13	0.51		متوسط

يلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي الكلي لواقع تمويل الجامعات الحكومية من وجهة نظر المسؤولين فيها قد بلغ (3.13) بتقدير متوسط وانحراف معياري (0.51)، فيما جاءت الفقرة (يفوق الإنفاق في الجامعات دخل الجامعة السنوي) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.84) بتقدير مرتفع، وجاء في المرتبة الثانية الفقرة (تعاني الجامعات الحكومية من عجز مالي في موازنتها السنوية) بمتوسط حسابي (3.70) بتقدير مرتفع، وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة (تتمتع الجامعات الحكومية بالاستقلال المالي) بمتوسط حسابي بلغ (3.61) بتقدير متوسط، وجاء في المرتبة الأخيرة الفقرة (تتصرف الجامعات بحرية بالأموال التي تجنيها الجامعة من إيراداتها الذاتية) بتقدير متوسط، وبمتوسط حسابي بلغ (2.50).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما أسباب العجز في الجامعات الحكومية من وجهة نظر المسؤولين فيها؟

للإجابة عن السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال والمتوسط الكلي للمجال، والجدول الآتي يبين ذلك.

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسباب العجز في الجامعات الحكومية في الأردن من وجهة نظر المسؤولين في الجامعات الحكومية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	التقدير
17	ترهق بعض القوانين مثل قانون قبول أبناء العسكريين العاجزين ميزانية الجامعة	3.97	1.10	1	مرتفع
12	يشكل التزايد في أعداد العاملين في الجامعة عبء على ميزانية الجامعة.	3.90	0.90	2	مرتفع
13	يوجد دوائر في الجامعة ووحدات غير فعالة تزيد من عجز الموازنة	3.76	1.04	3	مرتفع
11	يفوق عدد الإداريين في الجامعة حاجتها	3.73	1.12	4	مرتفع
16	تؤدي القبولات الاستثنائية إلى زيادة عجز الجامعات.	3.70	1.17	5	مرتفع
20	زيادة عدد الجامعات الحكومية يقلل من نصيب الجامعة بالموازنة	3.67	1.111	6	متوسط
15	يرهق القبول في بعض التخصصات الجامعة مالياً	3.58	0.92	7	متوسط
14	انسحاب الطلاب من الجامعة يؤثر في زيادة العجز المالي لها.	3.57	1.00	8	متوسط
18	يؤدي العنف الجامعي دور في إرهاق الجامعة مالياً	3.55	0.93	9	متوسط
19	تساهم سياسة الابتعاث الخارجي في زيادة العجز في ميزانية الجامعة	3.28	1.07	10	متوسط
	المتوسط الحسابي الكلي	3.67	0.62		متوسط

يلاحظ من الجدول السابق أن التقدير العام لأسباب عجز الجامعات الحكومية من جهة نظر المسؤولين فيها جاء بمتوسط حسابي (3.67) وانحراف معياري (0.62)، فيما جاءت الفقرة (ترهق بعض القوانين مثل قانون قبول أبناء العسكريين العاجزين

ميزانية الجامعة) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.97)، وجاءت الفقرة (يشكل التزايد في أعداد العاملين في الجامعة عبء على ميزانية الجامعة) بالمرتبة الثانية وبتقدير مرتفع أيضاً وبمتوسط حسابي (3.90)، وجاءت الفقرة (يوجد دوائر في الجامعة ووحدات غير فعالة تزيد من عجز الموازنة) في المرتبة الثالثة بتقدير مرتفع وبمتوسط حسابي (3.76). وجاء في المرتبة الأخيرة الفقرة (تساهم سياسة الابتعاث الخارجي في زيادة العجز في ميزانية الجامعة) بتقدير متوسط وبمتوسط حسابي بلغ (3.28).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما أفضل المصادر الرافدة للجامعات الحكومية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

للإجابة عن السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال والمتوسط الكلي للمجال، والجدول الآتي يبين ذلك.

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمصادر الرافدة في الجامعات الحكومية في الأردن من وجهة نظر المسؤولين في الجامعات الحكومية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	التقدير
21	إيجاد مشاريع استثمارية تدر أرباح للجامعة	4.09	0.81	1	مرتفع
38	استثمار أراضي الجامعة في إنشاء مشاريع رافدة لميزانية الجامعة	3.94	0.84	2	مرتفع
24	طرح برامج غير عادية تعود بالنفع المادي للجامعة.	3.92	0.84	3	مرتفع
32	استغلال كلية الطب في رفد موازنة الجامعة من خلال الاستشارات الطبية مقابل مبالغ تحددها الجامعة	3.91	0.85	4	مرتفع
31	استغلال الجامعة للكليات الهندسية في تفعيل مراكز الصيانة فيها لخدمة المجتمع مقابل مردود مالي.	3.85	0.86	5	مرتفع
30	يسهم استثمار الجامعة لكلياتها الإنتاجية في زيادة دخل	3.84	0.78	6	مرتفع

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	التقدير
	الجامعة بشتى الطرق.				
27	إيجاد مشاركة بين الجامعات الأردنية وجامعات عالمية لرفد موازنتها.	3.83	0.77	7	مرتفع
26	إيجاد مشاركة وتعاون بين الجامعات الأردنية وجامعات عربية لرفد الجامعة مالياً	3.83	0.72	7	مرتفع
33	دمج بعض الدوائر والأقسام في الجامعة يساعد في التقليل في العبء المالي على الجامعة.	3.80	0.92	8	مرتفع
23	إيجاد متبرعين من جهات خارجية وهيئات وأفراد للجامعة.	3.75	0.82	9	مرتفع
29	تقديم الجامعة خدمات استشارية للمصانع والشركات مقابل مبالغ مالية تحددها الجامعة	3.73	1.01	10	مرتفع
25	إيجاد برامج تشاركية وتعاونية بين الجامعات الأردنية لتسديد العجز المالي.	3.72	0.75	11	مرتفع
22	تعاون القطاع الخاص بشكل مجد مع الجامعة	3.72	1.01	11	مرتفع
37	تضمين بعض مرافق الجامعة مقابل مردود مالي مناسب.	3.71	0.89	12	مرتفع
41	تقليص عدد الجامعات الحكومية ودمج بعضها يساعد على زيادة مخصصات كل جامعة من التمويل الحكومي.	3.66	0.98	13	متوسط
28	تقديم الجامعة خدمات للمجتمع المحلي يعود بمردود مالي للجامعة	3.64	1.07	14	متوسط
34	زيادة مخصصات الجامعات من التمويل الحكومي هو الحل الأمثل بسد العجز في الجامعات.	3.63	0.94	15	متوسط
36	فرض رسوم على أرباح الشركات بنسب معينة لتمويل الجامعات مقابل إعفاءها من الضرائب.	3.54	1.06	16	متوسط

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	التقدير
35	خصخصة بعض الأعمال الخدماتية يسهم في رفد موازنة الجامعة.	3.53	0.97	17	متوسط
40	فتح فروع للجامعات في مناطق مختلفة بالمملكة وبتخصصات متنوعة للدارسات العليا.	3.46	1.25	18	متوسط
39	رفع رسوم الدراسات العليا لحل مشكلة العجز المالي للجامعة.	3.14	1.22	19	متوسط
	المتوسط الكلي	3.73	0.44		مرتفع

يتبين من الجدول السابق أن المتوسط الكلي لوجهة نظر المسؤولين في الجامعات الحكومية في المصادر الرافدة للجامعات قد بلغ (3.73) بتقدير مرتفع وانحراف معياري (0.44)، فيما جاءت الفقرة (إيجاد مشاريع استثمارية تدر أرباح للجامعة) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.09) وبتقدير مرتفع، وجاءت الفقرة (استثمار أراضي الجامعة في إنشاء مشاريع رافدة لميزانية الجامعة) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.94) وبتقدير مرتفع، وجاءت الفقرة (طرح برامج غير عادية تعود بالنفع المادي للجامعة) في المرتبة الثالثة وبتقدير مرتفع أيضاً وبمتوسط حسابي (3.92). وجاءت باقي الفقرات أيضاً بمراتب عالية ومتوسطة، فيما جاءت الفقرة (رفع رسوم الدراسات العليا لحل مشكلة العجز المالي للجامعة) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.14).

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$) **في تمويل الجامعات الحكومية من وجهة نظر العاملين فيها (واقع التمويل، أسباب العجز، مصادر رافدة للجامعات الحكومية) حسب نوع العمل في الجامعة (أكاديمي إداري، موظف إداري)**

للإجابة عن السؤال تم استخدام اختبار (T.test) لاستخراج الفروقات بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول الآتي يبين ذلك.

جدول (10)

اختبار (T.Test) لحساب الفروقات بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع التمويل وأسباب العجز والمصادر الرافدة للجامعات الحكومية من وجهة نظر المسؤولين في الجامعات الحكومي

المجال	الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية
واقع التمويل	أكاديمي إداري	55	3.17	0.55	1.04	0.23
	موظف إداري	29	3.05	0.37		
أسباب العجز	أكاديمي إداري	55	3.55	0.64	2.57	0.006
	موظف إداري	29	3.92	0.49		
مصادر رافدة للجامعة	أكاديمي إداري	55	3.75	0.43	0.61	0.55
	موظف إداري	29	3.68	0.46		

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 0.05) في تقديرات أفراد عينة الدراسة (أكاديمي إداري، موظف إداري) في أسباب عجز الجامعات، حيث جاءت قيمة (ت) المحسوبة (2.57) بدلالة إحصائية (0.00) وهذه النتيجة لصالح المتوسط الأعلى وهم الموظفون الإداريون بمتوسط حسابي (3.92)، فيما جاء المتوسط الحسابي للأكاديميين العاملين (3.55).

كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α $\leq$ 0.05) في تقديرات أفراد عينة الدراسة (أكاديمي إداري، موظف إداري) في

مجالات أداة الدراسة الأخرى (واقع التمويل، مصادر رافدة للجامعة) حيث جاءت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من ($\alpha \leq 0.05$).

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: ما التصور المقترح لتمويل الجامعات الحكومية في الأردن؟

بعد الإطلاع على النتائج المتعلقة بواقع تمويل الجامعات الحكومية وأسباب العجز الحاصل فيها، يظهر لنا بالتأكيد وجود مبررات للخروج بهذا التصور المقترح لعله يسهم في إفادة المعنيين والقائمين على شؤون الجامعات للعمل بها.

أهداف التصور المقترح لتمويل الجامعات الحكومية في الأردن:

يهدف التصور المقترح لتمويل الجامعات الحكومية في المملكة الأردنية الهاشمية إلى عدد من الأهداف، منها:

1. إيجاد أكثر من مصدر لتمويل الجامعات الحكومية.
2. اشتراك الحكومات وتفعيل دورها في تمويل الجامعات الحكومية.
3. اشتراك الأفراد في تمويل الجامعات الحكومية.
4. اشتراك الهيئات والمنظمات الدولية في تمويل التعليم.

ولعل واقع تمويل الجامعات الحكومية قد أظهر ضعفاً واضحاً في واقع هذه الجامعات من الناحية المادية؛ والذي ينعكس بدوره في جعل الجامعات الحكومية مؤسسات استهلاكية أكثر من أن تكون مؤسسات إنتاجية، وقد تبين أن أسباب العجز في الجامعات الحكومية (بحسب نتائج الدراسة) متعددة يمكن أن نستعرضها ونلخصها بالآتي:

1. زيادة عدد الموظفين الإداريين في الجامعات الحكومية بما يفوق حاجة هذه الجامعات، مما يشكل عبئاً كبيراً على هذه الجامعات في مستحقات هؤلاء العاملين وحقوقهم الوظيفية.

2. عدم تفعيل دور بعض الدوائر والوحدات في الجامعات الحكومية، مثل وحدة الصيانة فلو تم تفعيل دورها يمكن أن تسهم في إنتاج مختلف الصناعات التي تسهم في در ربح وافر لهذه الجامعات.
3. قبولات الطلبة على المكرمات المختلفة مثل مكرمة الجيش، فمن الممكن أن تسهم في تحقيق عجز مادي لهذه الجامعات فيما لو لم تسدد هذه الجهات مستحقات الجامعات المالية.
4. زيادة عدد الجامعات الحكومية في المملكة الأردنية الهاشمية يضعف دور الحكومة في الدعم المالي لهذه الجامعات.

وفي ضوء هذه الأسباب وغيرها من الأسباب الأخرى يمكن أن نخرج بتصور مقترح لتمويل الجامعات الحكومية من خلال الاستئناس بآراء عينة الدراسة بتجاوز أسباب العجز واستغلال المصادر الرافدة للجامعات الحكومية، وقد تم تقسيم التصور المقترح لتمويل الجامعات الحكومية إلى ثلاثة مصادر، يتبع لكل مصدر منها عدد من الجهات تحقق الرؤية المقترحة لتمويل الجامعات، وفيما يلي هذه المصادر:

المصدر الأول: التمويل الحكومي: يعتبر التمويل الحكومي من أهم مصادر تمويل الجامعات الحكومية سواء تعلق الأمر بالتعليم الجامعي أو الدراسات العليا، أو تمويل الابتعاث الخارجي أو مختلف أنشطة وفعاليات هذه الجامعات.

المصدر الثاني: التمويل المجتمعي: ويتمثل في مشاركة الأفراد و القطاع الخاص بإمداد الجامعات بمصادر مالية كالتبرعات و الهبات و الخدمات الاستشارية مع مراعاة شرط القبول بعدم التعارض مع أهداف الجامعة و الوصايا و الأوقاف.

المصدر الثالث: التمويل الذاتي: هي ما تقوم به وتتخذه كل مؤسسة تعليم عال منفردة للحصول على موارد دخل أخرى غير الحكومية واستخدامها في تغطية مصروفاتها وتطوير برامجها، ومن أشكال هذا المصدر ما يلي: استخدام مؤسسات التعليم العالي كمراكز إنتاج خصوصا في مجالي البحث والاستشارة.، واستثمار أملاك

الجامعة المنقولة وغير المنقولة عبر آليات البيع أو الإيجار أو الاستغلال الأمثل لها بالزراعة وغيرها.

إضافة إلى ما سبق ذكره يمكن أن يكون هناك أكثر من مصدر لتمويل الجامعات الحكومية تتمثل في الآتي:

1. تفرض الدولة الضرائب العامة على المؤسسات والقطاع الخاص تكون مخصصة للجامعات الحكومية.
2. القروض الطلابية واستثمار أرباحها في توسعة دخل الجامعات.
3. التبرعات الأهلية.
4. المنح الدراسية.
5. مساهمة الهيئات ورجال الأعمال في التبرع لهذه الجامعات.
6. تبرع الشركات والمصانع في تمويل الجامعات الحكومية.
7. الإعانات والمنح والقروض التي تقدمها بعض الدول المانحة العربية والأجنبية.
8. فرض ضرائب على الرواتب العالية من الموظفين تكون مخصصة فقط للجامعات الحكومية.
9. ترشيد الإنفاق من خلال إتباع سياسة مدروسة تسهم في ضبط الإنفاق بصورة منطقية وواقعية تتناسب مع وضع الجامعة المالي.

ولا بد من الإشارة إلى موضوع مهم يسهم إلى حد كبير في تحويل الجامعات الحكومية من جامعات مستهلكة إلى جامعات منتجة وذلك عن طريق تفعيل دور الكليات والأقسام في الجامعات، وفيما يلي أبرز نقاط هذا التفعيل:

1. استغلال كلية الزراعة بأقسامها المختلفة من خلال زراعة أراضي الجامعة ويمكن أيضاً قبول أعداد كبيرة من الطلبة العمال الذين يساهمون في الزراعة وجمع المحصول وتسويقه.

2. استغلال كليات إدارة الأعمال بأقسامها المختلفة في أن تقدم للمجتمع المحلي مشاريع كبيرة أو صغيرة، أو التشارك مع القطاع الخاص بالخبرة ورأس المال إن وجد لتدوير أموال الجامعات الموجودة في البنوك.
3. تفعيل دور كلية الطب والصيدلة في تقديم الخبرات والاستشارات الطبية وافتتاح العيادات أو المستشفيات بأموال وخبرات جامعية.
4. استغلال كلية التربية من خلال تفعيل دور المختبرات النفسية ووحدات القياس والتقويم والاستشارات الإحصائية التي تدر دخلاً ربحياً للجامعات الحكومية.

في الواقع أن الجامعات الحكومية يجب أن تكون برعاية الحكومة ودعمها المتواصل؛ لأن الاستثمار الأولى والأسمى هو تنمية عقول أبنائنا الطلبة ليصبحوا فاعلين في المجتمع ويساهموا في تنميته بشكل متطور ومتميز، إلا أن الظروف المادية الصعبة التي تمر بها الحكومة الأردنية، وفي ظل تزايد عدد الجامعات الحكومية وتزايد القبول في هذه الجامعات جعلنا نخرج بتصور مقترح لتمويل هذه الجامعات والنظر في حلول بديلة عن التمويل الحكومي الذي قل في السنوات القليلة الماضية واستبدالها بمشاريع تسهم الى حد ما في رفد الجامعات الحكومية بأموال يجعلها تبدع في مسيرتها التعليمية التعلمية.

2.4 مناقشة النتائج

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ونصه: ما واقع تمويل الجامعات الحكومية من وجهة نظر المسؤولين في هذه الجامعات؟

جاء المتوسط الحسابي الكلي لواقع تمويل الجامعات الحكومية من وجهة نظر المسؤولين فيها (3.13) بتقدير متوسط، فيما جاءت الفقرة (يفوق الإنفاق في الجامعات دخل الجامعة السنوي) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.84) بتقدير مرتفع، وهذا يشير إلى أن دخل الجامعات الحكومية أقل بكثير مما تنفقه على طلبتها في الجامعة، وأن نجاح العملية التعليمية في الجامعات الحكومية يحتاج إلى إنفاق مالي كبير يتجاوز

الدخل الحقيقي للجامعات الحكومية، مما يساهم في عجزها المالي، وجاء في المرتبة الثانية الفقرة (تعاني الجامعات الحكومية من عجز مالي في موازنتها السنوية) بمتوسط حسابي (3.70) بتقدير مرتفع، وهذا واضح فيما تعانيه الجامعات الحكومية الآن من عجز مالي واضح يتكرر عرضه باستمرار على وسائل الإعلام وتصريحات رؤساء الجامعات الحكومية بذلك، وترتبط هذه الفقرة مع الفقرة التي سبقتها تماماً، وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة (تتمتع الجامعات الحكومية بالاستقلال المالي) بمتوسط حسابي بلغ (3.61) بتقدير متوسط، ولا يعني أنها في درجة متوسط أن هذا الاستقلال المالي يكفي لسد حاجتها، فهناك ارتباط بين هذه الفقرة والفقرة الأولى من حيث أن ما توفره الجامعة من دخل سنوي لها هي حرة التصرف فيه في موازناتها، ولكنه لا يفي بحاجة الجامعة الحكومية ومتطلبات إنجاح مسيرتها التعليمية، وجاءت الفقرات الأخرى بتقديرات ومتوسطات متفاوتة، وجاءت الفقرات (تغطي إيرادات الجامعة الذاتية النفقات الجارية) بتقدير متوسط وهذا يتفق تماماً مع الفقرات التي جاءت بتقدير مرتفع إذ أن دخل الجامعة السنوي لا يسد حاجتها، وجاءت كذلك الفقرة (تتصرف الجامعات بحرية بالأموال التي تجنيها الجامعة من إيراداتها الذاتية) بنفس التقدير، ويمكن أن يعزى درجة انخفاضها عن غيرها من الفقرات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة إلى عدم وجود قاعدة أساسية تتبعها الجامعات في عملية الإنفاق المالي.

وتتفق نتيجة هذا السؤال مع دراسة كل من (بدر، 1999) ودراسة (حماد والبشير، 2000) ودراسة (الخشاب ومجداب،2001) من حيث أن واقع التمويل يعاني من ضعف واضح، وتخلي الحكومات عن مسؤولياتها في الإنفاق كما كان في السابق، وأن هناك مشاكل جمة في واقع تمويل الجامعات الحكومية في مختلف بلدان هذه الدراسات. كما وتتفق مع دراسة (الصانع، 2000) من حيث أن تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية يعتمد بشكل أساسي على الحكومة السعودية كما هو الحال في الأردن، إلا أن الحكومة السعودية لا زالت تفي بالتزاماتها نحو الجامعات على

خلاف الحكومة الأردنية وقد يعزى هذا لأسباب من أهمها العجز المالي الذي تعاني منه الحكومة الأردنية في الوقت الحاضر.

واوضحت الموازنة المرفقة بالجدول رقم (7) اجمالي الدعم الحكومي المقدم للجامعات الحكومية وصندوق دعم الطالب للفترة من 2014/1/1 ولغاية 2014/12/31 والتي توضح الدعم المباشر للجامعات الحكومية ,والسلف من وزارة المالية لكل جامعة والتي يتم سدادها من موازنة كل جامعه من الجامعات الحكومية .

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ونصه: ما أسباب العجز في الجامعات الحكومية من وجهة نظر المسؤولين فيها؟

جاء التقدير العام لأسباب عجز الجامعات الحكومية من وجهة نظر المسؤولين فيها متوسطاً بفارق درجة واحدة عن المرتفع، بمتوسط حسابي (3.67)، وهذا يعني أن كل فقرات هذا المجال تعد أسباباً لعجز الجامعات بدرجات متفاوتة نسبياً، فيما جاءت الفقرة (ترهق بعض القوانين مثل قانون قبول أبناء العسكريين العاجزين ميزانية الجامعة) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.97) وهذا يمكن أن يفسر بأن هؤلاء الطلبة يشكلون شريحة واسعة في الجامعات الحكومية، وإذا كانت هذه الجامعات تتحمل تعليمهم دون دفع رسوم دراسية مقابل تعلمهم ,وذلك يسهم في عجز الجامعة من الناحية المالية، وجاءت الفقرة (يشكل التزايد في أعداد العاملين في الجامعة عبء على ميزانية الجامعة) بالمرتبة الثانية وبتقدير مرتفع أيضاً وبمتوسط حسابي (3.90) ويمكن أن يفسر ذلك بسياسة التعيينات في الجامعات الحكومية للعاملين في المجال الإداري، ولا يخفى على أحد الكم الهائل من أعداد العاملين في الجامعات مما يسهم في زيادة أعباء الجامعات الحكومية وزيادة عجزها المالي، وجاءت الفقرة (يوجد دوائر في الجامعة ووحدات غير فعالة تزيد من عجز الموازنة) في المرتبة الثالثة بتقدير مرتفع وبمتوسط حسابي (3.76). وجاء في المرتبة الأخيرة الفقرة (تساهم سياسة الابتعاث الخارجي في زيادة العجز في ميزانية الجامعة) بتقدير متوسط وبمرتبة أخيرة ومتوسط حسابي بلغ (3.28)، ويمكن أن يفسر سبب تأخرها عن باقي الفقرات إلى أن الابتعاث وإن كان

مكلفاً على الجامعات إلا أنه يعود بالنفع على هذه الجامعة ولو بعد حين، إضافة إلى أنه يسهم في تطور الجامعة من الناحية العلمية بدرجة متقاربة مع الجامعات العالمية.

يظهر من نتائج هذا السؤال أن جميع فقرات هذا المجال تشكل كل واحدة منها سبباً لما آلت إليه الجامعات في وقتنا الحاضر، فساهمت هذه الأسباب بدرجات متفاوتة في تحقيق العجز المالي الكبير المتراكم لهذه الجامعة، وترى الباحثة أن عجز الجامعات المالي يقع على عاتق الحكومة بالدرجة الأولى حيث لا يمكن للحكومة أن تتخلى عن دورها في دعم الجامعات الحكومية لأن الاستثمار في التعليم لا يمكن أن يقارن بالربح والخسارة، فهذه الجامعات تنشئ أجيالاً قادرين على النهوض بالمجتمع وتطوره من جميع الجهات، ولذا لا بد للحكومة أن ترعى هذه الجامعات رعاية خاصة، كما وترى الباحثة أنه من الضروري أن تشدد الرقابة على الجامعات بحيث يكون الإنفاق بطريقة تتناسب مع المنطق والعدل والخير دون التدخل في السياسات المتبعة فيها.

وتتفق نتيجة هذا السؤال مع جملة من الدراسات السابقة من أهمها (بدر، 1999) و(الخشاب ومجداب، 2001) من حيث الاتفاق على معظم الأسباب التي أدت إلى عجز الجامعات والتعليم العالي في البلدان العربية في وقتنا الحاضر، كما تتفق مع دراسة (Li,2011) من حيث أن القبولات الاستثنائية وعدم التزام بعض الجهات بدفع المستحقات المالية يسهمان في إيجاد العجز المالي. كما تتفق مع دراسة (Jongbloed,2008) في إعادة النظر في سياسة التعيينات في الجامعات، وهذا يتطابق مع أن عدد الإداريين في الجامعات الحكومية يفوق حاجتها.

ثالثاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث ونصه: ما أفضل المصادر الرافدة للجامعات الحكومية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

جاء المتوسط الكلي لوجهة نظر المسؤولين في الجامعات الحكومية في المصادر الرافدة للجامعات (3.73) بتقدير مرتفع، مما يعني أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة مرتفعة على أهمية ودور هذه المصادر في رفد الجامعات الحكومية بالمال والدعم الذي يزيل العجز عنها ويحقق التميز، فيما جاءت الفقرة (إيجاد مشاريع

استثمارية تدر أرباح للجامعة) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.09) وبتقدير مرتفع ويمكن أن يعزى ذلك إلى أهمية المشاريع ودورها في حماية العجز عن الجامعات بل ودر أرباح كثيرة تحمي هذه الجامعات من العجز المالي، وجاءت الفقرة (استثمار أراضي الجامعة في إنشاء مشاريع رافدة لميزانية الجامعة) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.94) وبتقدير مرتفع، وهذه دعوة للجامعات الحكومية باستثمار أراضيها في إنشاء المشاريع عليها من خلال استغلال الكليات المتوفرة فيها ككلية الزراعة وكلية الهندسة وغيرها من الكليات التي يمكن أن تنشئ مشاريع تسهم في مردود مالي عالي يرفد الجامعات بربح وافر، فيما جاءت الفقرة (طرح برامج غير عادية مثل برنامج التعليم الموازي والدراسات المسائية, تعود بالنفع المادي للجامعة) في المرتبة الثالثة وبتقدير مرتفع أيضاً وبمتوسط حسابي (3.92) وهذا يعني أن على الجامعة أن تبتكر برامج نوعية تسهم في رفد الجامعات بفائدة ومردود مالي يخفف من عجزها المالي.

وجاءت باقي الفقرات أيضاً بمراتب عالية ومتوسطة وهذا يشير إلى أن أي مشروع اقتصادي يبنى على جدوى اقتصادية صحيحة يمكن أن يسهم بحل مشكلة العجز المالي لدى الجامعات، فيما جاءت الفقرة (رفع رسوم الدراسات العليا لحل مشكلة العجز المالي للجامعة) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.14) وهذا يمكن أن يعزى إلى أن رفع الرسوم ليس له جدوى اقتصادية عالية لأنه يسهم في تقليل عدد الطلبة المقبلين على مثل هذه البرامج، إضافة إلى أن الجامعات يجب أن تسهم إلى حد ما في تعليم الطلبة دون استغلالهم من الناحية المادية بصورة عالية، وأن المشاريع التي يمكن أن تبتكرها الجامعات ,وتبنى على أسس سليمة ومناسبة للمجتمع المحلي تدر ربحاً وافراً على الجامعات نفسها بشكل أفضل من رفع الرسوم الجامعية.

وتتفق هذه النتيجة مع معظم الدراسات السابقة التي أشارت إلى أنه لا بد من البحث عن مصادر وطرق إنتاجية جديدة تسهم في تحويل الجامعات من مستهلكة إلى منتجة ومن هذه الدراسات دراسة (العناني، 1990) ودراسة (الجرجاوي، 2005) في

جعل الجامعات الحكومية منتجة، ودراسة (Li,2011) في تحميل الطلبة جزءاً من تكاليف الدراسة الجامعية مع توفير الدولة صناديق للقروض والمنح الجامعية، ومع دراسة (Jongbloed,2008) ودراسة(Lawal,2013) في ضرورة البحث عن مصادر رافدة للجامعات أكثر إنتاجية، واستغلال الطاقات العقلية في هذه الجامعات في تحقيق الاستقرار المالي لها.

رابعاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع ونصه: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) **في تمويل الجامعات الحكومية من وجهة نظر المسؤولين فيها (واقع التمويل، أسباب العجز، مصادر رافدة للجامعات الحكومية) حسب نوع العمل في الجامعة (أكاديمي إداري، موظف إداري)؟**

أظهرت نتائج هذا السؤال وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد عينة الدراسة (أكاديمي إداري، موظف إداري) في أسباب عجز الجامعات لصالح الموظفين الاداريين، ويمكن أن تفسر هذه النتيجة بأن العاملين الإداريين يرون في هذه الفقرات أسباباً مقنعة للعجز المالي للجامعات بدرجة أكبر من رؤية الأكاديميين الإداريين، ويمكن أن يكون السبب كذلك في فروقات الرواتب ونسب الزيادات السنوية بين الأكاديميين الإداريين والعاملين الإداريين حيث أن الأخير يتقاضى زيادة وراتباً أقل بكثير من الطرف الأول لذا فإنه يعتقد أن هذا مرده إلى عجز الجامعات المالي.

كما أظهرت نتائج هذا السؤال عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد عينة الدراسة (أكاديمي إداري، موظف إداري) في مجالات أداة الدراسة الأخرى (واقع التمويل، مصادر رافدة للجامعة) ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن أفراد عينة الدراسة على اختلاف نوع عملهم ينظرون بصورة متقاربة إلى واقع تمويل الجامعات الحكومية، كما يرون دور المصادر الرافدة المتعددة للجامعات في رفد الجامعات لتسهم في سد العجز فيها بالإضافة إلى إحداث تنمية اقتصادية فيها.

3.4 التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنها توصي بما يلي:

1. تبني فكرة الجامعة الاستثمارية تعود بالنفع المالي على الجامعات نفسها من خلال استغلال الطاقات الموجودة فيها.
2. تشجيع التواصل وتعزيز العلاقات مع الشركات الوطنية والدولية ورجال الأعمال لتأمين الحصول على الدعم المالي كهبات منتظمة تسهم في الحد من عجز الجامعات.
3. تفعيل دور الحكومة الأردنية من خلال زيادة دعم الجامعات ورعايتها بشكل أكبر مما هو عليه الحال في وقتنا الحالي.
4. تشديد الرقابة المالية والإدارية على الجامعات الحكومية من أجل ضبط الإنفاق والتصرف في إيرادات الجامعة بحرية مضبوطة.
5. إجراء دراسات تستقصي أسباب عجز أخرى لهذه الجامعات وطرق التخلص منها.
6. إجراء دراسات أخرى تبرز الفرق بين الواقع المالي للجامعات الحكومية والجامعات الخاصة في الأردن والأسباب الكامنة وراء ذلك.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

إبراهيم، علي وآخرون (1991) **تمويل التعليم العالي في مصر**, قراءات حول التعليم العالي،اليونسكو.

أبو النصر، ممدوح (2002) تمويل التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية بدائل مقترحة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، **مجلة التربية**، ع111، جامعة الأزهر

ابو عمة، عبد الرحمن محمد (2000) التعلم العالي في بريطانيا، الرياض، **مكتب التربية العربى لدول الخليج** ,الأحد 24 فبراير 2013 العدد 157 / في التعليم العام والتعليم العالي من يدفع التكاليف.

البحيري، السيد والسيد محمود (2004) **تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة " دراسة مستقبلية "**، دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر.

بدر، ماجد (1999) "أزمة تمويل التعليم العالي الجامعي في الأردن الواقع و الحلول"، **مجلة إتحاد الجامعات العربية**، ع 36، يوليو، الأردن: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

بدران، شبل (2001) **التربية المقارنة**، دراسات في نظم التعليم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

براي، مارك، (2001) تمويل التعليم العالي الأنماط والاتجاهات والاختبارات، **مجلة مستقبليات**، مجلد 30، ع 115، اليونسكو .

بلال، احمد (2004) **قضايا في التكوين المعرفي**، دار الفكر للتوزيع والنشر، دمشق.

بوبطانة, عبدا (2002) سياسة التغير والنمو في مجال التعليم العالي ، **المجلة العربية للتعليم العالي**.

التل ,شادية (2000) **التعليم العالي في الاردن بين الواقع والطموح** ,مؤتمر جامعة الزرقاء الاهلية ,عمان ,الاردن,ط1

التركي، أحمد وآخرون (1962) **التنمية والتخطيط والتعليم الوظيفي في البلاد العربية**، سرس الليان، مصر.

الجرجاوي، زياد علي محمود (2005) بعنوان أزمات تمويل التعليم العالي الجامعي في فلسطين، بحث مقدم لمؤتمر أوضاع الجامعات الفلسطينية المنعقد في الجامعة العربية الأمريكية في جنين، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**،ع31،، الأردن: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

جريوع، داخل (2000) التعليم الجامعي بين ازدياد الطلب ومشكلات التمويل، **المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية**، بيروت، 17-19 نيسان.

جوهر،ورضوان،علي صالح ووائل وفيق (2012) **التعليم العالي الواقع والتحديات توجهات عالمية وعربية معاصرة**، المكتبة العصرية للنشر، ط1 .

حسانين، محمد سمير (1998) **دراسات في مشكلات التعليم الجامعي والعالي**, مطابع غباشي, طنطا.

الحكيمي خالد شرف سعدان (2011) **تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي الحكومي في الجمهورية اليمنية الواقع وتطلعات المستقبل**، رسالة دكتوراه منشوره , كلية التربية, جامعة القاهرة ,مصر

حماد، خليل وسعيد البشير (2000) تمويل التعليم العالي في الدول العربية طرق غير تقليدية "دراسة حالة الأردن"، **المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية**، بيروت، 17-19 نيسان.

الحوت، محمد صبرى (1989) تقنية موارد إضافية للتعليم العالي في مصر، **مجلة التربية الجديدة**، اليونسكو، ع 47 .

الخشاب، عبد الإله ومجداب، العناد (2001) **التمويل الذاتي للتعليم العالي**، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

الخشاب، عبد الإله، ومجداب، العناد (1996)"الجامعة المنتجة-الفلسفة و الوسائل"، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**،ع31، الأردن: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية

الدليمي، نصيف (2000) تجربة العراق في التعليم العالي و البحث العلمي:التمويل الذاتي، **المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية**، بيروت، 17-19نيسان،

رحمة، أنطوان (2000) كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية أوضاعها و سبل تحسينها, المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية،17-19 نيسان 2000 م . بيروت.

السبيتي، مليحان معيص (2000) الجامعات (نشأتها، مفهومها، وظائفها) دراسة وصفية تحليلية، **المجلة التربوية**، الكويت، مجلس النشر العلمى، جامعة الكويت، ع 54 .

سلمان، محمد (2000) **نموذج مقترح لتمويل مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة**، كلية التربية، جامعة أم درمان،السودان.

السمكي، بسام فايز (2004) **مشكلات التمويل الجامعي ومقترحات لتطوير مصادره مستقبلاً في ضوء سياسة التعليم العالي في الأردن**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك.

السنبل، عبد العزيز (2002) **التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين**, الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

السيدية، محمد ومحمود باطويح (2000) تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعي وتنويعها، **المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية**، بيروت، 17 -19 نيسان 2000 م.

شعث، منى (1997) **واقع تمويل التعليم الجامعي ومستقبله من وجهة نظر القائمين علي الجامعات الفلسطينية ومجلس التعليم وأجهزة الدولة**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة النجاح الوطنية- نابلس، فلسطين.

صائغ، عبد الرحمن (2000) تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية : أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة، **المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية**، بيروت.

صائغ, عبد الرحمن احمد (1986) "التجربة الأمريكية في تمويل التعليم العالي وبعض أوجه الإفادة منها في تطوير الوضع الحالي لتمويل التعليم الجامعي في الوطن العربي", **مجلة اتحاد الجامعات العربية** ,عمان ,ع 21.

الصدفي، ممدوح وآخرون (2002) " تمويل التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية بدائل مقترحة فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة "، **مجلة كلية التربية**، جامعة الأزهر، ع 111 .

عامر، طارق عبد الرؤوف محمد (2006) **دراسة حالة بعنوان تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة)**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

عبد الدايم، عبد ا (1977) **التخطيط التربوي**، بيروت: دار العلم للملايين.

عبد الدايم، عبدا ، 1979**الإنفاق والتمويل فى خطط التنمية بالبلاد العربية**، صحيفة التخطيط التربوي في البلاد العربية، السنة السادسة، ع 5، بيروت، .

عزب , محمد علي ,2011,**التعليم الجامعي وقضايا التنمية**, مكتبة الانجلو المصرية ,ط1

العناني، جواد (1990) **المستقبلات البديلة لاقتصاديات التعليم في الوطن العربي،** منتدى الفكر العربي حول مستقبل التعليم في الوطن العربي.

غانم، محمد (2000) الدور التنموي للجامعات العربية ومصادر التمويل غير التقليدية، **المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية،** بيروت17 -19 نيسان، .

غنيمة، محمد متولي (2002) **تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر أساليب جديدة،** الدار المصرية اللبنانية، ط2.

كنعان ,طاهر(2008) **الكفاية والكفاءة والتكافؤ في تمويل التعليم العالي في الاردن** المركز الاردني للابحاث وحوار السياسات الوطنية ,الاردن,

المسيلم، محمد يوسف، (2002) **اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشرى**.

المنيع، محمد بن عبدا (2007) **تمويل التعليم العام والعالي في المملكة العربية السعودية،** جامعة الملك سعود،المملكة العربية السعودية.

وزارة التعليم العالي (2014). موازنة التعليم العالي، الموقع الالكتروني: /http://www.mohe.gov.jo

الوهادنه ,عاهد (2014) ,**لماذا لا تستثمر الجامعات الحكومية في الجامعات الخاصة** , http://www.alrai.com/ تاريخ النشر: الاثنين 21-07-2014

النوري، عبد الغنى (1988) " **اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية"، إستراتيجية إصلاح التربية العربية،** الدوحة، قطر، دار الثقافة .

نوفل، محمد (1995) **مأزق سياسة التعليم العالي في ظل توجهات التنمية،** مستقبل التربية العربية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث

الهلالي، الهلالي (2003) اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي، **المؤتمر القومي السنوي العاشر(العربي الثاني) لمركز تطوير التعليم الجامعي،** جامعة المستقبل في الوطن العربي، جامعة عين شمس، 27-28 ديسمبر،

هنداوى، محمد حافظ (2000) دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعي فى مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، **مجلة كلية التربية بدمياط**، جامعة المنصورة، ع34، يوليو .

ثانياً: المراجع الأجنبية

Lawal, Bagiwa Zulaihatu (2013). Exploration of Pragmatic Funding Sources in Funding Higher Education in Nigeria، **Journal of Education and Practice**, ISSN 2222-1735 (Paper) ISSN 2222-288X Vol.4، No.14

Ellger – Ruttgardtis(1996). Country Briefing، special Education in Germany . **European journal of special Needs Education** . vol . 10 . No 1.

Heller، Donald، E (1997) **Access to public higher education 1976 to 1994 : new evidence from an analysis of the states (higher education، tuition، financial aid**، ED.A.، Harvard university، Diss، abs .، int.، vol.58، No.5 .

Higham ; J.R.، Russil (1997). **Explaining trends in interstate higher education finance : 1977 to 1996** . ph.D.، illinons-state-university، Diss، Abs، int، vol58، No. 3A .

Holtta، Seppo (1998). The funding of universities in Finland : Towards Goal Oriented Government Steering، European، **journal of Education**، vol.33، No.1

Li, Jin (2011). **An Introduction of a Financial Model for the Australian Higher Education**،College of Education، Southwest University، Chongqing، China، Creative Education 2011. Vol.2، No.5، 466-469

Jonen، G. & Boele، K. (eds.) (2001). **The Education System in the Federal Republic of Germany 2000**. German EURYDICE Unit, Bonn. http://www.kmk.org/dossier/dossier_2000_engl_ebook.pdf

Jongbloed،Ben (2008) **Funding higher education: a view from Europe A Comparative Overview**, Available: www.utwente.nl/cheps/summer..

Karpen، U (2001) Organization and Procedures for funding higher education in the Federal Republic of Germany . **Higher Education in Europe**، volx.No. 1، pp.297-304 .

Kenen، M.، Daivd (1994). **the impact of reaganomics on state financing of public higher education**، E.D.A..، university of Massachusetts، diss، abs.، int.، vol.55، No.3A.

Merisotis, Jamic (2003). Higher education fundting in ethiopia: an assessment and guidance for next steps. **ERIC** NO: ED452257.

Morstenson(1994). Restructuring Higher Education Finance Shifting Financial Responsibility from Government to students**, ERIC** ,NO: ED 368303.

Ziderman, Adrain, Albrech, Daigyles(1991). Deferred Cost for Higher Education: Student loan programs in Developing Countries World Bant Discussion. **ERIC** NO: ED341338.

ملحق (أ)

الاستبانة في صورتها الأولية



بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

حضرة الدكتور .... الفاضل

تحية طيبة وبعد ...

تقوم الباحثة بإجراء دراسة ميدانية بعنوان:

تصور مقترح لتمويل الجامعات الحكومية في الأردن

نظراً لما تتمتعون به من إطلاع وخبرة عريقة أرجو من حضرتكم التكرم بتحكيم أداة هذه الدراسة، وإبداء وجهة نظركم حيال ما ترونه من إضافة أو حذف أو تعديل.

وتقبلوا فائق التقدير والاحترام

اشكر لكم حسن التعاون

بيانات السيد محكم الاستبانة:

الدرجة العلمية	التخصص	موقع العمل الحالي

الباحثة: سينا احمد القطاونة

ماجستير إدارة تربوية

موضوع البحث: تصور مقترح لتمويل الجامعات الحكومية في الأردن

أرجو التفضل بتعبئة البيانات الخاصة التالية قبل تعبئة الاستبيان الاسم:.................................. عدد سنوات الخبرة:..................

المسمى الوظيفي: .... المستوى الوظيفي:...................

يضم هذا الاستبيان 37 فقرة تتناول واقع التمويل ,وأسباب العجز ,ومصادر رافده لتمويل الجامعات الحكومية .

الرجاء الإجابة على جميع الفقرات وفق التدرج التالي :

موافق بدرجة كبيرة جدا , موافق بدرجة كبيرة , موافق بدرجة مقبولة, موافق بدرجة قليلة , غير موافق

الرقم	الفقرة	موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبير	موافق بدرجة مقبولة	موافق بدرجة قليلة	غير موافق
	واقع التمويل					
1	تتمتع الجامعات الحكومية بالاستقلال المالي.					
2	تغطي إيرادات الجامعة الذاتية النفقات الجارية.					
3	الجامعات الحكومية تعتمد على تمويل الحكومة بشكل أساسي.					
4	تعاني الجامعات من عجز مالي في موازنتها السنوية.					
5	يزداد العجز المالي باطراد مع زيادة أعداد المقبلين على البرامج العادية في الجامعات.					

6	يزداد العجز المالي باطراد مع زيادة أعداد المقبلين على البرامج غير العادية في الجامعات.					
7	تعد الجامعات مؤسسات مستهلكة .					
8	للجامعة حرية التصرف بالا موال التي تجنيها من مشاريعها الاستثمارية.					
9	للحكومة جزء من الأموال التي تجنيها الجامعة من إيراداتها الذاتية.					
10	الإنفاق في الجامعة يفوق دخل الجامعة السنوي.					
11	عدد الإداريين في الجامعة يفوق حاجة الجامعة.					
	أسباب العجز					
12	التزايد في أعداد العاملين في الجامعة يشكل عبء على ميزانية الجامعة.					
13	يوجد دوائر ووحدات غير فعالة تزيد من عجز الموازنة.					
14	تسرب الطلاب يؤثر في زيادة العجز المالي للجامعة.					
15	القبول في بعض التخصصات يرهق الجامعة ماليا.					
16	للقبولات الاستثنائية دورا في زيادة عجز الجامعات.					
17	بعض القوانين مثل قانون قبول أبناء العسكريين العاجزين يرهق ميزانية الجامعة					
18	للعنف الجامعي دور في إرهاق الجامعة ماليا.					
19	سياسة الابتعاث الخارجي تساهم في زيادة العجز في ميزانية الجامعة.					
20	زيادة عدد الجامعات الحكومية يقلل من نصيب الجامعة بالموازنة.					
	مصادر رافده للجامعة					
21	إيجاد مشاريع استثمارية تدر إرباح للجامعة.					
22	تعاون القطاع الخاص بشكل مجدي مع الجامعة.					
23	إيجاد متبرعين من جهات خارجية وهيئات وأفراد للجامعة.					
24	طرح برامج غير عادية تعود بالنفع المادي للجامعة.					
25	إيجاد مشاركة وتعاون بين الجامعات الأردنية لتسديد العجز المالي.					
26	إيجاد مشاركه وتعاون بين الجامعات الأردنية وجامعات عربية لرفد الجامعة ماليا					
27	مشاركة الجامعات الأردنية مع جامعات عالمية لرفد موازنتها.					
28	تقديم الجامعة خدمات للمجتمع المحلي يعود بمردود مالي للجامعة.					
29	تقديم الجامعة خدمات استشارية للمصانع والشركات مقابل مبالغ مالية تحددها الجامعة.					
30	استثمار الجامعة لكلياتها الإنتاجية في زيادة دخل الجامعة بشتى					

	الطرق.					
31	استغلال الجامعة للكليات الهندسية في تفعيل مراكز الصيانة فيها لخدمة المجتمع مقابل مردود مالي.					
32	استغلال كلية الطب في رفد موازنة الجامعة من خلال الاستشارات الطبية مقابل مبالغ تحددها الجامعة.					
33	الدمج بين بعض الدوائر و الأقسام في الجامعة يساعد في التقليل من العبء المالي على الجامعة.					
34	زيادة مخصصات الجامعات من التمويل الحكومي هو الحل الأمثل لسد العجز في الجامعات.					
35	خصخصة بعض الأعمال الخدماتية يسهم في رفد موازنة الجامعة					
36	فرض رسوم على أرباح الشركات بنسب معينة لتمويل الجامعات مقابل إعفاءها من الضرائب.					
37	تضمين بعض مرافق الجامعة مقابل مردود مالي مناسب.					
38	استثمار أراض الجامعة في إنشاء مشاريع رافده لميزانية الجامعة.					
39	رفع رسوم الدراسات العليا لحل مشكلة العجز المالي للجامعة.					
40	فتح فروع للجامعات في مناطق مختلفة بالمملكة وبتخصصات متنوعة للدراسات العليا.					

<u>أسئلة مفتوحة للإجابة عليها من وجهة نظرك كصاحب قرار</u>

1- هل دمج الجامعات الرسمية وتقليص عددهم يعمل على زيادة مخصصات كل جامعة وبالتالي يقل العجز بالجامعات.

....

2- ما هي الطريقة الأمثل لاستقلال الجامعة ماليا والاستغناء عن التمويل الحكومي

....

3- هل أنت راضي عن السياسة المتبعة في تمويل الجامعة؟

....

4- ماذا تقترح مشاريع تنموية واستثمارية بالجامعة لرفد ميزانيتها وسد احتياجاتها.

....

5- هل آلية رفع الرسوم الجامعية للتخصصات المختلفة والدراسات العليا تعتبر وسيلة سليمة لحل مشكلة العجز المالي في ميزانية الجامعة.

....

6- هل هنالك آلية من وجهة نظرك لإيجاد موارد بديلة لدعم الجامعات ماليا؟

....

ملحق (ب)

الاستبانة في صورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع :دراسة بحثية للحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية في جامعة مؤتة بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الفتاح خليفات

موضوع البحث: تصور مقترح لتمويل الجامعات الحكومية في الأردن

أرجو التفضل بتعبئة البيانات الخاصة التالية قبل تعبئة الاستبيان

الاسم:.................................. عدد سنوات الخبرة:..................

المسمى الوظيفي: .... المستوى الوظيفي:.....................

يضم هذا الاستبيان 41 فقرة تتناول واقع التمويل ,وأسباب العجز ,ومصادر رافده لتمويل الجامعات الحكومية .

الرجاء الإجابة على جميع الفقرات وفق التدرج التالي :

موافق بدرجة كبيرة , موافق, موافق بدرجة متوسطه, غير موافق, غير موافق بدرجة كبيره

الرقم	الفقرة	موافق بدرجة كبيرة	موافق	موافق بدرجة متوسطه	غير موافق	غير موافق بدرجة كبيره
	واقع التمويل					
1	تتمتع الجامعات الحكومية بالاستقلال المالي.					
2	تغطي إيرادات الجامعة الذاتية النفقات الجارية.					
3	تعتمد الجامعات الحكومية على تمويل الحكومة بشكل أساسي.					
4	تعاني الجامعات الحكومية من عجز مالي في موازنتها السنوية.					

5	يزداد العجز المالي باضطراد مع زيادة أعداد المقبلين على البرامج العادية (الصباحية) في الجامعات.					
6	يزداد العجز المالي باضطراد مع زيادة أعداد المقبلين على البرامج غير العادية (المسائية) في الجامعات.					
7	تعد الجامعات مؤسسات مسُتهلكة .					
8	تتصرف الجامعات بحرية بالا موال التي تجنيها من مشاريعها الاستثمارية.					
9	يخصص للحكومة جزء من الأموال التي تجنيها الجامعة من إيراداتها الذاتية.					
10	يفوق الانفاق في الجامعات دخل الجامعة السنوي.					
	أسباب العجز					
11	يفوق عدد الإداريين في الجامعة حاجتها.					
12	يشكل التزايد في أعداد العاملين في الجامعة عبء على ميزانية الجامعة.					
13	يوجد دوائر في الجامعة ووحدات غير فعالة تزيد من عجز الموازنة.					
14	انسحاب الطلاب من الجامعة يؤثر في زيادة العجز المالي لها.					
15	يرهق القبول في بعض التخصصات الجامعة ماليا.					
16	تؤدي القبولات الاستثنائية إلى زيادة عجز الجامعات.					
17	ترهق بعض القوانين مثل قانون قبول أبناء العسكريين العاجزين ميزانية الجامعة					
18	يؤدي العنف الجامعي دور في إرهاق الجامعة ماليا.					
19	تساهم سياسة الابتعاث الخارجي في زيادة العجز في ميزانية الجامعة.					
20	زيادة عدد الجامعات الحكومية يقلل من نصيب الجامعة بالموازنة.					
	مصادر رافده للجامعة					
21	إيجاد مشاريع استثمارية تدر إرباح للجامعة.					
22	تعاون القطاع الخاص بشكل مجد مع الجامعة.					
23	إيجاد متبرعين من جهات خارجية وهيئات وأفراد للجامعة.					
24	طرح برامج غير عادية تعود بالنفع المادي للجامعة.					
25	إيجاد برامج تشاركية وتعاونية بين الجامعات الأردنية لتسديد العجز المالي.					
26	إيجاد مشاركه وتعاون بين الجامعات الأردنية وجامعات عربية لرفد الجامعة ماليا					
27	ايجاد مشاركة بين الجامعات الأردنية و جامعات عالمية لرفد موازنتها.					
28	تقديم الجامعة خدمات للمجتمع المحلي يعود بمردود مالي					

	للجامعة.					
29	تقديم الجامعة خدمات استشارية للمصانع والشركات مقابل مبالغ مالية تحددها الجامعة.					
30	يسهم استثمار الجامعة لكلياتها الإنتاجية في زيادة دخل الجامعة بشتى الطرق.					
31	استغلال الجامعة للكليات الهندسية في تفعيل مراكز الصيانة فيها لخدمة المجتمع مقابل مردود مالي.					
32	استغلال كلية الطب في رفد موازنة الجامعة من خلال الاستشارات الطبية مقابل مبالغ تحددها الجامعة.					
33	دمج بعض الدوائر و الأقسام في الجامعة يساعد في التقليل من العبء المالي على الجامعة.					
34	زيادة مخصصات الجامعات من التمويل الحكومي هو الحل الأمثل لسد العجز في الجامعات.					
35	خصخصة بعض الأعمال الخدماتية يسهم في رفد موازنة الجامعة					
36	فرض رسوم على أرباح الشركات بنسب معينة لتمويل الجامعات مقابل إعفاءها من الضرائب.					
37	تضمين بعض مرافق الجامعة مقابل مردود مالي مناسب.					
38	استثمار أراض الجامعة في إنشاء مشاريع رافده لميزانية الجامعة.					
39	رفع رسوم الدراسات العليا لحل مشكلة العجز المالي للجامعة.					
40	فتح فروع للجامعات في مناطق مختلفة بالمملكة وبتخصصات متنوعة للدراسات العليا.					
41	تقليص عدد الجامعات الحكومية ودمج بعضها يساعد على زيادة مخصصات كل جامعة من التمويل الحكومي.					

شاكرة للجميع التعاون

الباحثة : سينا القطاونة

ملحق (ج)

أسماء المحكمين

أسماء المحكمين لأداة الدراسة

الرقم	الاسم	الوصف الوظيفي	الجامعة
1	ا.د ظافر الصرايرة	نائب الرئيس ورئيس قسم العطاءات	مؤتة
2	ا.د نضال الحوامدة	عميد كلية إدارة الأعمال	مؤتة
3	ا .د ماجد الخطايبه	عميد كلية العلوم التربوية	مؤتة
4	ا.د يعقوب مساعفة	عميد كلية العلوم	مؤتة
5	د باسم الحوامدة	استاذ مشارك بكلية العلوم التربوية	مؤتة
6	د راجي الصرايرة	استاذ مساعد رئيس قسم القياس والتقويم	مؤتة
7	د بشار جيدوري	أستاذ مشارك بكلية التربية	دمشق
8	د نعمات الطراونة	دكتوراة لغة عربية	مشرفة تربوية
9	السيد نياز الجوازنة	مدير وحدة الشؤون المالية	مؤتة

ملحق (د)

كتب تسهيل المهمة

MU'TAH UNIVERSITY

President Office



جـامعـة مـؤتـة

مكتب الرئيس

Ref. :

Date :

الرقم : ١٥٠١/١٠٠٨

التاريخ : ١٦/جمادى الأولى/١٤٣٥هـ

الموافق : ١٧/٣/٢٠١٤م

الأستاذ الدكتور عميد المحترم

الدكتور القائم بأعمال عميد الدراسات العليا المحترم

الدكتور مدير المحترم

السيد مدير المحترم

تحية طيبة، وبعد:

يرجى العمل على تسهيل مهمة الطالبة سينا أحمد القطاونة، والتي تدرس في جامعة مؤتة ببرنامج ماجستير الإدارة التربوية، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراستها الموسومة بـ: "**تصور مقترح لتمويل الجامعات الحكومية في الأردن**"، من المعنيين لديكم، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير.

واقبلوا الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. رضا شبلي الخوالدة

مؤتة – الكرك – الأردن – هاتف: ٢٣٧٢٣٨٠-٣-٩٦٢+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٢٣٧٥٥٤٠-٣-٩٦٢+

Mu'tah-Karak-Jordan-Tel: +962-3-2372380 P.O.Box: (7) Zip Code: (61710) Fax: +962-3-2375540

www.mutah.edu.jo E-mail: mutah@mutah.edu.jo

MU'TAH UNIVERSITY

President Office



جـامعـة مـؤتـة

مكتب الرئيس

Ref. :

Date :

الرقم : ١٠٠/٨٠٠/١٤٥٨

التاريخ : ١٦/جمادى الأولى/١٤٣٥هـ

الموافق : ١٧/٣/٢٠١٤م

الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة الأردنية المحترم

تحية طيبة، وبعد:

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالبة سينا أحمد القطاونة، والتي تدرس في جامعة مؤتة ببرنامج ماجستير الإدارة التربوية، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراستها الموسومة بـ: **"تصور مقترح لتمويل الجامعات الحكومية في الأردن"**، من المعنيين لديكم، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعـــــــــــة

أ.د. رضا شبلي الخوالـــدة

نسخة/ عميد الدراسات العليا

٥١٧/٢٣دم

مؤتة – الكرك – الأردن – هاتف: ٩٦٢-٣-٢٣٧٢٣٨٠+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٩٦٢-٣-٢٣٧٥٥٤٠+

Mu'tah-Karak-Jordan-Tel: +962-3-2372380 P.O.Box: (7) Zip Code: (61710) Fax: +962-3-2375540

www.mutah.edu.jo E-mail: mutah@mutah.edu.jo

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة | MU'TAH UNIVERSITY

مكتب الرئيس | President Office

الرقم : ١٠٨/٠٠١٤٦٠ | Ref. :

التاريخ : ١٦/جمادى الأولى/١٤٣٥هـ | Date :

الموافق : ١٨/٣/٢٠١٤م

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية المحترم

تحية طيبة، وبعد:

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالبة سينا أحمد القطاونة، والتي تدرس في جامعة مؤتة ببرنامج ماجستير الإدارة التربوية، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراستها الموسومة بـ: **"تصور مقترح لتمويل الجامعات الحكومية في الأردن"**، من المعنيين لديكم، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. رضا شبلي الخوالدة

نسخة/ عميد الدراسات العليا

٢٥/١٧/٠٥م

مؤتة – الكرك – الأردن – هاتف: ٢٣٧٢٣٨٠-٣-٩٦٢+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٢٣٧٥٥٤٠-٣-٩٦٢+
Mu'tah-Karak-Jordan-Tel: +962-3-2372380 P.O.Box: (7) Zip Code: (61710) Fax: +962-3-2375540
www.mutah.edu.jo E-mail: mutah@mutah.edu.jo

MU'TAH UNIVERSITY | بسم الله الرحمن الرحيم | **جامعة مؤتة**

President Office | | مكتب الرئيس

Ref. :

Date :

الرقم : م.د/ل ١٤٥٦

التاريخ ١٦/جمادى الأولى/١٤٣٥هـ

الموافق ١٧/٣/٢٠١٤م

الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة الهاشمية المحترم

تحية طيبة، وبعد:

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالبة سينا أحمد القطاونة، والتي تدرس في جامعة مؤتة ببرنامج ماجستير الإدارة التربوية، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراستها الموسومة بـ: **"تصور مقترح لتمويل الجامعات الحكومية في الأردن"**، من المعنيين لديكم، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. رضا شبلي الخوالدة

نسخة/ عميد الدراسات العليا

مؤتة – الكرك – الأردن – هاتف: ٢٣٧٢٣٨٠-٣-٩٦٢+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٢٣٧٥٥٤٠-٣-٩٦٢+
Mu'tah-Karak-Jordan-Tel: +962-3-2372380 P.O.Box: (7) Zip Code: (61710) Fax: +962-3-2375540
www.mutah.edu.jo E-mail: mutah@mutah.edu.jo

MU'TAH UNIVERSITY

President Office



جامعة مؤتة

مكتب الرئيس

Ref. :

Date:

الرقم : ١٠٨/ ١٤٥٩

التاريخ ١٦ /جمادى الأولى/١٤٣٥هـ

الموافق ١٧/ ٣/ ٢٠١٤م

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة اليرموك المحترم

تحية طيبة، وبعد:

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالبة سينا أحمد القطاونة، والتي تدرس في جامعة مؤتة ببرنامج ماجستير الإدارة التربوية، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراستها الموسومة بـ: **"تصور مقترح لتمويل الجامعات الحكومية في الأردن"**، من المعنيين لديكم، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. رضا شبلي الخوالدة

نسخة/ عميد الدراسات العليا

مؤتة - الكرك - الأردن - هاتف: ٢٣٧٢٣٨٠-٣-٩٦٢+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٢٣٧٥٥٤٠-٣-٩٦٢+
Mu'tah-Karak-Jordan-Tel: +962-3-2372380 P.O.Box: (7) Zip Code: (61710) Fax: +962-3-2375540
www.mutah.edu.jo E-mail: mutah@mutah.edu.jo

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة

مكتب الرئيس

MU'TAH UNIVERSITY

President Office

الرقم : ص م ٥٥ ١٤٠٠

التاريخ : ١٦/جمادى الأولى/١٤٣٥هـ

الموافق : ١٨/٣/٢٠١٤م

Ref. :

Date :

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة البلقاء التطبيقية المحترم

تحية طيبة، وبعد:

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالبة سينا أحمد القطاونة، والتي تدرس في جامعة مؤتة ببرنامج ماجستير الإدارة التربوية، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراستها الموسومة بـ: "**تصور مقترح لتمويل الجامعات الحكومية في الأردن**"، من المعنيين لديكم، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. رضا شبلي الخوالدة

نسخة/ عميد الدراسات العليا

٥١٧/٢٨ د م

مؤتة – الكرك – الأردن – هاتف: ٢٢٧٢٣٨٠-٣-٩٦٢+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٢٣٧٥٥٤٠-٣-٩٦٢+

بسم الله الرحمن الرحيم

MU'TAH UNIVERSITY

President Office

جامعة مؤتة

مكتب الرئيس

Ref. :

Date :

الرقم : ص د/ ٢٥٠٢/ ١٤٠٢

التاريخ ١٦/ جمادى الأولى/ ١٤٣٥هـ

الموافق : ١٧/٣/٢٠١٤م

الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة الألمانية الأردنية المحترم

تحية طيبة، وبعد:

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالبة سينا أحمد القطاونة، والتي تدرس في جامعة مؤتة ببرنامج ماجستير الإدارة التربوية، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراستها الموسومة بـ: "**تصور مقترح لتمويل الجامعات الحكومية في الأردن**"، من المعنيين لديكم، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. رضا شبلي الخوالدة

نسخة/ عميد الدراسات العليا

٥١٧/٣١ د.م

مؤتة – الكرك – الأردن – هاتف: ٢٣٧٢٣٨٠-٣-٩٦٢+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٢٣٧٥٥٤٠-٣-٩٦٢+

Mu'tah-Karak-Jordan-Tel: +962-3-2372380 P.O.Box: (7) Zip Code: (61710) Fax: +962-3-2375540

MU'TAH UNIVERSITY

President Office

جـامعـة مـؤتـة

مكتب الرئيس

Ref. :

Date :

الرقـم : ١٤٠٣ /١٠٨

التاريخ : ٦/ جمادى الأولى/١٤٣٥هـ

الموافق : ١٧/٣/٢٠١٤م

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة الطفيلة التقنية المحترم

تحية طيبة، وبعد:

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالبة سينا أحمد القطاونة، والتي تدرس في جامعة مؤتة ببرنامج ماجستير الإدارة التربوية، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراستها الموسومة بـ: "**تصور مقترح لتمويل الجامعات الحكومية في الأردن**"، من المعنيين لديكم، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. رضا شبلي الخوالدة

نسخة/ عميد الدراسات العليا

مؤتة – الكرك – الأردن – هاتف: ٢٣٧٢٣٨٠-٣-٩٦٢+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٢٣٧٥٥٤٠-٣-٩٦٢+

Mu'tah-Karak-Jordan-Tel: +962-3-2372380 P.O.Box: (7) Zip Code: (61710) Fax: +962-3-2375540

www.mutah.edu.jo E-mail: mutah@mutah.edu.jo

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة

مكتب الرئيس

MU'TAH UNIVERSITY

President Office

الرقم : ٨٠١/١٤٥٦

التاريخ : ١٦/جمادى الأولى/١٤٣٥هـ

الموافق : ١٧/٣/٢٠١٤م

Ref. :

Date :

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة آل البيت المحترم

تحية طيبة، وبعد:

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالبة سينا أحمد القطاونة، والتي تدرس في جامعة مؤتة ببرنامج ماجستير الإدارة التربوية، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراستها الموسومة بـ: **"تصور مقترح لتمويل الجامعات الحكومية في الأردن"**، من المعنيين لديكم، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. رضا شبلي الخوالدة

نسخة/ عميد الدراسات العليا

١٧/٥١٥م

مؤتة – الكرك – الأردن – هاتف: ٢٣٧٢٣٨٠-٣-٩٦٢+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٢٣٧٥٥٤٠-٣-٩٦٢+
Mu'tah-Karak-Jordan-Tel: +962-3-2372380 P.O.Box: (7) Zip Code: (61710) Fax: +962-3-2375540
www.mutah.edu.jo E-mail: mutah@mutah.edu.jo

بسم الله الرحمن الرحيم

MU'TAH UNIVERSITY

President Office

جامعة مؤتة

مكتب الرئيس

Ref. :

Date :

الرقم : ١٠٨/ ٤ ٢/ ١٤٥٤

التاريخ : ١٦/ جمادى الأولى/ ١٤٣٥هـ

الموافق : ١٧/ ٣/ ٢٠١٤م

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة الحسين بن طلال المحترم

تحية طيبة، وبعد:

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالبة سينا أحمد القطاونة، والتي تدرس في جامعة مؤتة ببرنامج ماجستير الإدارة التربوية، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراستها الموسومة بـ: **"تصور مقترح لتمويل الجامعات الحكومية في الأردن"**، من المعنيين لديكم، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. رضا شبلي الخوالدة

نسخة/ عميد الدراسات العليا

٢٩/ ١٧/ ٥م

مؤتة – الكرك – الأردن – هاتف: ٢٣٧٢٣٨٠-٣-٩٦٢+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٢٣٧٥٥٤٠-٣-٩٦٢+
Mu'tah-Karak-Jordan-Tel: +962-3-2372380 P.O.Box: (7) Zip Code: (61710) Fax: +962-3-2375540
www.mutah.edu.jo E-mail: mutah@mutah.edu.jo

MU'TAH UNIVERSITY

President Office



جـامعـة مـؤتـة

مكتـب الرئيـس

الرقم : ٩٧١٤/١٠٠٨

التاريخ : ١٨/ربيع الثاني/١٤٣٤هـ

الموافق : ٢٨/٢/٢٠١٣م

Ref. :

Date :

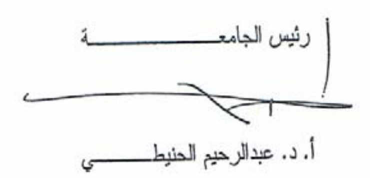
السيد مدير وحدة الشؤون المالية المحترم

تحية طيبة، وبعد:

يرجى العمل على تسهيل مهمة الطالبة سينا أحمد القطاونة، والتي تدرس في جامعة مؤتة ببرنامج ماجستير الإدارة التربوية، في تطبيق دراستها التي تقوم بإعدادها استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، على المعنيين لديكم؛ لغايات الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد هذه الدراسة.

واقبلوا الاحترام،،،

رئيس الجامعة



أ. د. عبدالرحيم الحنيطي

نسخة/ عميد الدراسات العليا

مؤتة – الكرك – الأردن – هاتف: ٢٣٧٢٣٨٠-٣-٩٦٢+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٢٣٧٥٥٤٠-٣-٩٦٢+
Mu'tah-Karak-Jordan-Tel: +962-3-2372380 P.O.Box: (7) Zip Code: (61710) Fax: +962-3-2375540

المعلومات الشخصية

الاسم: سينا أحمد القطاونة

الكلية: العلوم التربوية

التخصص: الإدارة التربوية

العنوان: الكرك/ المزار الجنوبي

إيميل: sina_qat73@yahoo.com